

"ورقة عمل"

الوصول للجرأة

علاقة الأمني والإعلامي في عالم متغير

اجرى الدراسة

وليد حسني هنادي فؤاد

المحتويات

- الامن والدولة والإعلام
- قانونية التدخلات الأمنية وفقا للدستور والتشريعات الدولية
- الاجهزة الأمنية الأكثر تدخلا في وسائل الاعلام
- ظاهرة "البلطجية" ضد الإعلاميين هل هم موظفون أم متطوعون ام مرتزقة
- طرق التدخل الأمني في وسائل الإعلام
- الوصول للجرأة : اثر الثورات العربية في نسج علاقة جديدة بين "الأمني والإعلامي"
- مستقبل العلاقة بين الأمني والإعلامي
- النتائج والتوصيات
- المصادر

الامن والدولة والإعلام

تخضع الدول عادة لسطوة النظرية الامنية التي تنعكس وبالضرورة على معظم مناحي الحياة خاصة في الدول غير الديمقراطية او في دول التحول الديمقراطي – الاردن مثلا – التي لا تستطيع التخلص فجأة وبسرعة من نظرية السطوة الامنية على كل مكونات المجتمع.

وتنطلق النظرية الأمنية في الأساس من موقف اتهامي لوسائل الاعلام، مما يجعل الدولة تعتقد ان استمرار السيطرة المباشرة والتدخل المباشر الخشن والناغم في وسائل الاعلام سيكفل إبقاءها تحت السيطرة التامة حتى لا تشذ عن القاعدة، وتحاول التأثير سلبيًا على الرأي العام، فيما ينظر الاعلام الى الاجهزة الامنية باعتبارها قوة ضاغطة لا تملك المشروعية الكاملة في بسط كل قوتها ونفوذها على الاعلام.

وينعكس هذا الامر في جملة القوانين والتشريعات التي تفرض على المجتمع في هذا السياق، ففي الدول غير الديمقراطية فان نظام الحكم يبقى هو صاحب السطوة والسلطة، فلا يسمح بالتعددية السياسية، ولا يسمح بالاختلاف مع الدولة وعقلها وخطابها السياسي، وحتى يتم فرض هذه المبادئ والمنطلقات فان التشريعات هي فقط من يمكن الدولة من إحكام سيطرتها ونفوذها على الصحافة والاعلام باعتبارها احد ابرز العوامل المؤثرة في صياغة الرأي العام.

وأكثر ما يتبدى هذا الامر في شكل ومضمون العلاقة التي تربط الدولة بالاعلام المحلي او الاعلام الوطني، فلا تسمح الأنظمة غير الديمقراطية بحرية واسعة للاعلام، ولا تسمح بإطلاق حرية الرأي والتعبير للمعارضة، او للرأي الاخر بالظهور والانتشار، وهو ما يبقي الاعلام والصحافة في مثل ذلك النوع من الأنظمة مقيدا ومحاصرا أكثر مما يجب، بخلاف الشريعة الدولية، ويبقي الاعلام بكامل مكوناته ومخرجاته رهينا لخطاب الدولة الرسمي، فيما يتم تشكيل الرأي العام وفقا لخطاب الدولة، ولنظريتها القائمة أساسا على سيطرة أكثر نفوذا للنظرية الأمنية على المجتمع بكامله.

وفي دول التحول الديمقراطي فان هذه الدول لا تستطيع فجأة التخلي عن نظريتها الامنية بسرعة كبيرة، كما ان دول التحول الديمقراطي لا تستطيع التخلص فجأة من إرث السلطة الأمنية لصالح إطلاق الحريات على إتساعها.

وتلجأ دول التحول الديمقراطي الى وضع تشريعات وقوانين تتكفل فيها برفع سقف الحريات الاعلامية تدريجيا، وعلى جرعات، وفي معظم التجارب – الأردن مثلا – فان السيطرة الأمنية

على الاعلام لا تستطيع مغادرة المشهد الإعلامي بسرعة، بل يبقى الهاجس الأمني هو المسيطر، ويبقى المتدخل الأكثر تأثيرا وسلطة ونفوذا في المشهد الإعلامي.

وهذا ما يمكن تطبيقه على المشهد الأمني والإعلامي في الأردن، ففي المرحلة التي سبقت التحول الديمقراطي عام ١٩٨٩ فان السلطة الأمنية كانت هي صاحبة القرار في معظم ما تنشره وسائل الاعلام الأردنية، وفي هذا السياق يستذكر العشرات من الصحفيين والاعلاميين الأردنيين الذين قضوا فترة عملهم في تلك المرحلة كيف كانت الرقابة على اعمال الصحفيين، وكيف كان رقبيا أمنيا يجلس كزميل الى جانب الصحفيين ويتولى إجازة ما يكتبونه، او منعه ، بينما كانت وظيفة رئيس التحرير مجرد مهمة برتوكولية أكثر منها مهمة فعلية تمنحه دور القائد الحقيقي للصحيفة او لوسيلة الاعلام.

ولم يختلف الأمر كثيرا في السنوات الأولى التي رافقت عملية التحول الديمقراطي في الأردن، فقد تعزز دور سلطة الاجهزة الأمنية على الاعلام، وإن اختلفت الوسائل، ففي الوقت الذي لم يعد فيه الرقيب الأمني يأخذ مكانه في مكتب في الصحيفة، فقد اتخذ نفس الرقيب وسائل جديدة لسيطرتة وسيطرته على المؤسسة الاعلامية والخطاب الإعلامي، من خلال عدة وسائل من بينها:-

١. الاتصال المباشر بالصحفيين لمنع او اجازة ما يعتقد العقل الامني انه يضر بمصالحه او بمجال عمله.
٢. الترهيب والترغيب للصحفيين.
٣. الاحتواء الناعم والخنس على حد سواء، ففي الوقت الذي كان الأمني فيه يقدم ما يشبه الرشى(مادية وعينية) للصحفيين للابقاء على ولائهم للمؤسسة الأمنية ، فقد كان يلجأ في أحيان كثيرة الى وسائل خسنة على نحو الإعتقال او حتى الطرد من المؤسسة الإعلامية في حال لم تنجح مع الصحفيين اساليب الاحتواء الناعم.

زاد مستوى الرقابة الذاتية عند الإعلاميين على الرغم من تراجع سطوة التدخلات الامنية المباشرة في عمل الصحافة يقول الزميل مصطفى صالح رئيس تحرير صحيفة الغد " في الوقت الذي انتهى فيه دور الرقيب من قبل دائرة المطبوعات والنشر اصبحنا نحن الرقباء على انفسنا واصبحنا نمارس كبت الحريات خوفا من الهاجس الامني ".^١

قانونية التدخلات الأمنية وفقا للدستور والتشريعات الدولية:

تثار عادة قضية في غاية الاهمية وهي مدى دستورية وقانونية التدخلات الامنية في عمل الصحافة، ومدى انسجامها مع القوانين والتشريعات المرعية وفي مقدمتها الدستور الذي منح الصحافة والطباعة حرية واضحة لا جدال فيها في المادة ١٥ التي نصت على ان الدولة "تكفل حرية الرأي ، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون، والصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون، ولا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء إمتيازها إلا وفق أحكام القانون " .

^١ مداخلة له خلال ورشة عمل الامن والاعلام والرأي العام

وأجازت المادة ١٥ من الدستور "فرض رقابة محدودة على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني، في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ ..".

والجدل القانوني يتشعب كثيرا في هذا الجانب، فإن العديد من القوانين النافذة تسمح بمحاكمة الصحفيين، لكن بالمقابل لا يوجد أي تشريع أو قانون يعتبر مظلة قانونية لتشريع التدخلات الأمنية في الصحافة والاعلام خارج سياق القوانين والتشريعات المعمول بها في الأردن.

وبالرغم من ان التدخلات الأمنية المباشرة وغير المباشرة في الصحافة لا تزال قائمة وإن اختلفت أدواتها وأذرعها، فإن هذه التدخلات تبقى تحمل بصمة الماضي باعتبار ان الأجهزة الأمنية هي فقط من يملك حق تصنيف الآخرين بأنهم وطنيين، أو غير وطنيين، كما أنها تنطلق من تدخلاتها في الإعلام من قناعات أمنية بأنها الأكثر حرصا على الأمن الوطني من الصحافة والإعلام.

ويرى الباحث والخبير القانوني الزميل الصحفي يحي شقير أنه لا يجوز بالمطلق "إخضاع وسائل الإعلام لتقييدات بهدف الحفاظ على الأمن الوطني، مضيفا إن كلمة "مطاطية" كالأمن الوطني ليست ورقة مفتوحة للتقييد، وهناك مبادئ جوهانسبرغ^٢، و"مبادئ سيراكوزا" التي تقدم توضيحا لكيفية إحداث التوازن بين هاتين المصلحتين المتنافستين في ضوء المصلحة العامة"^٣.

ويشير شقير الى نص المادة "١٩" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقع الاردن عليها قائلا ان المادة المعنية نصت على أن:

١- " لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة "

٢- لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني بأي وسيلة أخرى يختارها.

ويضيف ان هذه المادة لا تعترف بتلك الحرية بشكل مطلق ولكنها تضع لها بعض الضوابط القانونية وهذا ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة (١٩):

٣- تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية: -

^٢ - وترد في مبادئ جوهانسبرغ المعايير الخاصة بحماية حرية التعبير في سياق قوانين الأمن المحلية. وتم تبنيها في ١ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٥ من قبل مجموعة من الخبراء في القانون الدولي والأمن القومي وحقوق الإنسان، بتنظيم "Article 19" والمركز الدولي لمناهضة الرقابة، بالتعاون مع مركز الدراسات القانونية التطبيقية التابع لجامعة ويتواترسراند في جوهانسبرغ. وأقر المبادئ مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير وأحالها إلى اللجنة لمراجعتها للتقارير السنوية لحرية التعبير التي تُعقد كل عام منذ ١٩٩٦، وهي متوفرة على الموقع التالي:

www.umn.edu/humanrts/instree/johannesburg.html

^٣ - مقابلة شخصية معه.

أ) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة
ب) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ويخلص للقول "إن أية تقييدات على حرية التعبير يجب اولا إخضاعها لما يُعرف بالفحص الثلاثي الأجزاء وهي: -

١- بنص القانون.

٢- ضروري، أي أن يكون التقييد ضروريا وأن تكون سلبياته في حدها الأدنى، وأن يكون هناك تناسب بين التقييد والهدف المشروع المبتغى منه (مبدأ التناسبية).

٣- لتحقيق هدف مشروع أجدر بالرعاية: كحماية الأمن الوطني، وحماية الخصوصية.

ويقول العميد د. صالح بن محمد المالك^٤ " ان الجدل حول الحرية الإعلامية ما زال قائماً بين الإعلاميين ورجال الأمن منذ ظهور فكرة الحرية الإعلامية، حيث يؤمن الإعلاميون أن الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وإخضاع رجل الأمن إلى تحري الدقة وصولاً إلى الهدف الحقيقي، وهو إظهار العدل ومحاربة الجريمة، ويرى مسؤولوا الأمن أن الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبلة وتخويف الأمنيين، ونشر المعلومات المضللة للعدالة، وتلفيق الأقاويل التي تؤدي إلى عرقلة العدالة، إضافة إلى أن حرية الصحافة والإعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية، التي يرى رجال الأمن أنهم مسؤولون عن حمايتها، وتكمن مشكلة الحرية في الاعلام العربي في فهمه لمعنى الحرية، حيث يتصور أن الإعلام الحر هو الإعلام الذي يناصر الحكومات العداء، حيث تكون قاعدته هي الاختلاف مع هذه الحكومات ومصارعتها بأية صورة من الصور".

الاجهزة الأمنية الأكثر تدخلا في وسائل الاعلام

يتكون القطاع الأمني والعسكري في المملكة من العديد من الأجهزة الأمنية وهي:

١. القوات المسلحة "الجيش".
٢. الأمن العام.
٣. الدرك.
٤. المخابرات العامة.
٥. الدفاع المدني.

ومن بين جميع الأجهزة الأمنية هذه فان دائرة المخابرات العامة هي التي كانت الأكثر تدخلا ونفوذا وسيطرة على وسائل الإعلام المختلفة وفق شهادات اعلاميين، في الوقت الذي يتعامل

^٤ - مقالة "الإعلام الأمني بين الإعلاميين ورجال الأمن" للعميد د. صالح بن محمد المالك استاذ في كلية الملك فهد الأمنية، على رابط:

<http://www.al-jazirah.com.sa/2004jaz/jul/1/ar4.htm>

الصحفيون والاعلاميون فيه مباشرة مع ثلاثة اجهزة امنية أخرى هي الأمن العام، والدرك، والدفاع المدني، بينما لا تجيز القوانين التعرض من قريب او بعيد للقوات المسلحة، وفي حال مخالفة ذلك فان العديد من القوانين تتكفل بفرض عقوبات صارمة على الإعلاميين.

ولكن في تموز / يوليو من عام ٢٠١٠ اصدرت مديرية التوجيه المعنوي قرارا منعت بموجبه نشر اية اخبار تخص القوات المسلحة او اي من مؤسسات الجيش او منتسبيه من العاملين والمتقاعدين تحت طائلة الملاحقة القضائية لاية جهة اعلامية تخالف هذا القرار .. وجاء هذا القرار اثر بدء المواقع الإلكترونية بنشر بيانات لمتقاعدين عسكريين ذات بعد سياسي في سابقة كانت الاولى من نوعها في المملكة .

وعمليا تعتبر جميع الاجهزة الامنية من المحرمات التي لا يجوز للصحفي الاقتراب منها او نشر ما لا ترغب تلك الاجهزة الأمنية بنشره، وهو ما يصنف عادة ضمن "الخطوط الحمراء" او التابوهات.

ويمكن إجمال واقع التدخلات في الأجهزة الأمنية الثلاث على النحو التالي:

اولا : دائرة المخابرات العامة :

من الثابت تماما ان اكثر الاجهزة الامنية تدخلا وسطوة على وسائل الاعلام هي دائرة المخابرات العامة التي تعرضت في الاشهر القليلة الماضية الى ما يشبه المواجهة المباشرة بينها وبين الصحافة ووسائل الاعلام، بعد ان تراجع دور المخابرات خطوة واحدة للخلف.

وفي هذا السياق يقول المدير التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين نضال منصور ان "العلاقة بين الامن والاعلام وتحديد المخابرات في العامين الاخيرين شهدت تحولات باتجاه عدم التدخل المباشر والواضح للمخابرات في المشهد الإعلامي الاردني، ولا يستقيم هذا الاستنتاج الا من خلال مقارنته بالواقع السابق الذي كان يقول ان الصحفيين يتلقون هواتف متكرره ودائمه تتدخل في ادق اعمالهم".^٥

ويضيف إن "المسؤولين عن الاعلام في جهاز المخابرات كانوا الاكثر تأثيرا في كل تفاصيل المشهد الإعلامي الاردني حتى انهم كانوا يعرفون على وجه اليقين كم عدد الاصوات الذي سيحصل عليها كل مرشح في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين - النقيب والاعضاء -".

وبعد بداية الحراك في الوسط الإعلامي الذي سبق الثورات بقليل بدأ التذمر من هذا التدخل الأمني في ادق التفاصيل، وصارت هناك اشارات في لقاءات متعددة مع جلاله الملك الذي اعز لجهاز المخابرات بالتراجع خطوة للخلف لاعادة صياغة اللعبة الاعلامية".

ويرى ان "هذه الخطوة للوراء لم توقف قدرة المخابرات على ان تبقى لاعبا رئيسيا في المشهد ، وانما غيرت قواعد اللعبة ، فبدلا من التواصل مع المؤسسات الاعلامية والصحفيين تم التركيز على ان يتم تمرير الموقف الأمني من خلال رؤساء التحرير او مدراء التحرير ونتج بالتالي عن هذا التغيير نوع من تبادل الادوار بمعنى ان الوظيفة الاخيرة في جزء منها بدأ يتولى تطبيقها الصحفيون انفسهم".

^٥ - مقابلة شخصية معه.

ويضيف " هناك ايضا معادل جديد في المشهد الإعلامي أصبح الإمساك به أصعب بل وأكثر صعوبة من قبل، وهو الإعلام الإلكتروني، فلم يكن مصدر قلق المخابرات الصحافة اليومية بل كانت الصحافة الاسبوعية وبالتالي كانت توجه وسائل الضغط والحصار على الصحافة الاسبوعية التي كانت اكثر تمردا على السياق الإعلامي الرسمي، والصحافة الاسبوعية اجهزت وخنقت بوسائل متعددة ابرزها الحصار المالي الذي استبدل عن الحصار الامني، ووجد الصحفيون صانعو الصحافة الاسبوعية في الاعلام الالكتروني منفذا جديدا للمشاغبة والمناورة وبكلف مالية اقل، وبقدرة اكثر على المناورة والتهرب من المواجهة مع المخابرات، والاهم هو القدرة على التنصل من الالتزامات القانونية".

ويرى الزميل الصحفي بسام بدرابن^٦ " ان المخابرات العامة كانت طوال سنوات في الماضي الجهاز الأكثر تدخلا في عمل الإعلام والصحفيين لكن العاميين الأخيرين شهدا إنحسارا في هذا التدخل فيما تتدخل عموما بقية الأجهزة الأمنية مثل الأمن العام ولكن بصورة غير مباشرة".

ويؤكد نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني^٧ " على ان تدخلات جهاز المخابرات في الإعلام سابقا كان يحدث باستمرار، ولكن تدخلهم الان أصبح في حدوده الدنيا، ففي السابق كنت أتلقى عشرات الشكاوى من مسؤولين في الصحف بسبب التدخلات الأمنية .. مثلا صحيفة المجد كنت أتلقى العديد من الشكاوى من رئيس تحريرها حول كثرة التدخلات الامنية في عمل الصحيفة والرقابة المسبقة على ما تنشره".

ثانيا : الأمن العام

يعتبر جهاز الأمن العام الجهاز الأمني الأقرب للتعامل مع المواطنين وبالتالي التعامل مع الصحفيين والإعلاميين، وفي الوقت الذي سجل فيه على هذا الجهاز تدخلات مباشرة محدودة ومتواضعة جدا في عمل الصحافة والإعلام ، فإن هذا الجهاز يعتبر أكثر الأجهزة احتكاكا بالصحفيين لاسيما في الميدان^٨.

^٦ - مقابلة شخصية معه.

^٧ - مقابلة شخصية معه.

^٨ - قدمت الزميلة الصحفية ليندا معاينة التي تغطي القطاع الأمني منذ عدة سنوات لصالح جريدة العرب اليوم شكوى بحق رجال الأمن العام الى مدير الأمن العام ولنقابة الصحفيين بتاريخ ١٦ /٥/ ٢٠١١ قالت فيها " تعرضت من قبل احد افراد الامن العام خلال عملي الميداني في منطقة صرح الجندي المجهول في الشونة الى اعتداء لفظي تخلله شتم " المرحوم والدي " حيث قام رجل الامن بالطلب مني بالتحرك نحو احتشاد المعتصمين خاصة واني اخترت منطقة حيادية بعيدة عن الامن العام والمعتصمين التي كانت تشهد احتكاكات خفيفة بين الجهتين واثناء ذلك وقف خلفي مباشرة واخذ يدفع بي للتوجه للامام وكنت عندها اطلب منه التحدث بهدوء وضبط النفس الا انه اخذ يصرخ بوجهي فقلت له اني لم اعطل عملي فانا صحفية واقوم بواجبي بعيدا عن الطرفين الا انه اخذ يصرخ "تحركي من هون انقلعي وانصرفي " وكان بجواره يقف عدد من الاشخاص من اهل المنطقة وبحوزتهم عصي وبالفعل تحركت الى مقدمة ساحة الجندي المجهول ليختم قوله " انقلعي يلعن ابوكي " وفي المقابل قام شخص مدني من اهل المنطقة كان يمشي معه بالشتم بعبارة مسينة " اردنية بلا شرف " عندها تدخل زملائي لتهنئتي الا انني عدت وقلت بصوت عال وعلى مسمع من رجل الامن والشخص المدني باتي ابنة عائلة وعشيرة وانا ابنة عشيرة المعايعة الا ان المدني اخذ بالشتم عندها تدخل مدير شرطة لبلقاء وطلب منه ان يسكت فيما قام زملائي من قناة العربية بابعادي وعلى الفور قمت بابلاغ الناطق الاعلامي في مديرية الامن العام".

ويعترف مدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن المقدم محمد الخطيب^٩ في شهادته الخاصة لهذه الورقة بحدوث بعض الإشكالات بين الصحفيين ورجال الأمن العام إلا أنه يرى فيها أنها ناتجة عن اخطاء فردية وغير مقصودة"، في الوقت الذي اكد فيه على انه ومنذ انشاء المكتب الإعلامي في مديرية الامن العام عام ٢٠٠٥ فإن العلاقة بين جهاز الامن العام والاعلام علاقة ممتازة.

ويقول المقدم الخطيب "نعترف بوقوع اخطاء فردية في الميدان وهي حتما اخطاء غير مقصودة .. ولنتحدث عن الية عمل الامن العام مع الاعلام في الميدان، ففي كل حدث ميداني نحاول وضع ضباط ارتباط ونطلب من الصحفيين الموجودين لتغطية الحدث بالتنسيق مع ضباط الميدان حول الاماكن الامثل لتواجدهم وهذا الامر يتطلب من الصحفي ان يميز نفسه بواسطة الباج الذي يدل على هويته واسم مؤسسته الصحفية وارتداء سترة خاصة مكتوب عليها كلمة (صحافة) وبدون ذلك لا يمكننا ان نميز الصحفيين من غيرهم فما بالك بالشرطي العادي كيف يمكن له ان يتعرف على الصحفي ". .

ويضيف " للاسف لا يلتزم الصحفيون بهذه التعليمات .. واريدها ان اؤكد هنا ان حمل المايكروفون او الكاميرا ليس دليلا كافيا بالنسبة لنا على ان حاملها صحفي .. القانون يلزمنا بعدم التعامل مع غير الاعضاء في نقابة الصحفيين ... ولكننا نغض الطرف عن ذلك في احيان كثيرة لنسهل على الصحفيين اعمالهم ". .

ويشير المقدم الخطيب الى ان "بعض الصحفيين لا يلتزمون بسلامتهم ، فكثيرا ما نواجه صحفيين يلقون بأنفسهم في خضم المتظاهرين .. نحن نعتقد في الامن العام ان وظيفة الصحفي نقل الحدث وليس صناعته .. ونعتقد ان بعض الصحفيين يعتمدون التواجد في مناطق خطيرة ... مهمة الصحفي ان يحمي نفسه اذا لم يكن يريد ان ينسق مع ضباط الإرتباط من الامن العام المتواجدين في الموقع ... في مثل هذه الاوضاع تقع اصابات بين الصحفيين نتيجة حالة الارباك التي تكون حاصلة خلال فض الاعتصامات او المسيرات المخلة بالقانون .. ونحن نعتقد ان سببها مخالفات الاعلاميين وعدم التزامهم بالقوانين .. اضافة لذلك بعض وسائل الإعلام تعتمد تصوير الاحتكاكات مع الشرطة فقط بهدف الإساءة لورهم". .

وعن الإعتداء على الصحفيين في اعتصام ميدان جمال عبد الناصر واحداث الكرامة حمل المقدم الخطيب مسؤولية الإعتداء على الصحفيين للصحفيين أنفسهم قائلا " لقد تعمدوا ان يكونوا جزءا من الإشكالات التي حدثت بين المتظاهرين ورجال الامن ... للاسف بعض الصحفيين لا يلتزمون بأخلاق المهنة ويعتمدون إثارة المشاكل للحصول على خبر مثير". .

ويؤكد المقدم الخطيب على ان واجب المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام هو "تسهيل مهمة مندوبي الوكالات والصحف والمحطات الفضائية ويتم ذلك حسب القوانين المرعية فنحن لا نبخل على وسائل الاعلام باية معلومة ويكون ذلك حسب السياسات الامنية المتبعة والتي تتركز في مراعاة القوانين والاعراف والتقاليد والابتعاد عن التشهير والتاويل ، وواجبنا ان نبلغ وسائل الإعلام بالمعلومات الاساسية عن اية قضية ونركز في ذلك على اختيار المعلومة التي تهم الصحفيين .. ولكن بعض الصحفيين لا يكتفون بما نرودهم به ويريدون تفاصيل اضافية .. نحن

^٩ - مقابلة شخصية في مكتبه.

لسنا مسؤولين عن تزويدهم بالتفاصيل الاضافية ومهمة ذلك تقع على الادعاء العام اذا رغب بتزويدهم بالمعلومات التفصيلية".

ويقول المقدم الخطيب ان مديرية الأمن العام عقدت ومنذ بداية العام الحالي العديد من ورشات العمل التثقيفية والتدريبية لكوادر الامن العام في كيفية التعامل مع الجمهور والاعلاميين تحديداً خلال الازمات ، وقلت ان هناك اخطاء فردية تقع ونحن مستعدون لمحاسبة اي رجل امن تقدم بحقه شكوى عن ارتكابه لمخالفات ولكن ما يحصل ان الشكاوى التي تقدم عمومية .. فكيف سنتابعها والحالة هذه؟؟.

ثالثا : قوات الدرك

يعتبر جهاز قوات الدرك من احدث الأجهزة الأمنية تاسيسا في المملكة، ومع ذلك كان طرفا رئيسيا في حوادث الإعتداء على الصحفيين والإعلاميين خلال الفترة القليلة الماضية.

ولا يختلف جهاز الدرك كثيرا في علاقته مع الصحافة عن شقيقه جهاز الأمن العام، ورغم انه لم يسجل على قوات الدرك أي تدخل مباشر في عمل الصحفيين ، الا ان ما يؤخذ على هذا الجهاز التعامل الخشن في الميدان وفي المناطق الساخنة التي يتواجد الصحفيون فيها لتغطيتها.

وفي هذا السياق يؤكد مدير المكتب الإعلامي في مديرية الدرك المقدم احمد ابو حماد في شهادته هنا^١ على ان "قوات الدرك تؤمن بحرية الإعلام باعتبار ان ذلك توجهها ملكيا يركز على حماية وصيائه حقوق الصحفيين والإعلاميين اثناء تغطية الاحداث ومن اجل ان يؤدي رجل الدرك واجبه على اكمل وجه ورجل الاعلام ايضاً وكما هو مطلوب منه .. ولذلك وضعت قواعد ومبادئ تحدد طبيعة العلاقة بين رجل الامن ورجل الاعلام من خلال تفهم الطرفين لادوار كل منهما والعمل على القضاء على التجاوزات الفردية الصادرة من الطرفين وبما يضمن انشاء علاقة ايجابية راسخة تنشأ من مضمون مدونة السلوك المهني لرجل الاعلام من جهة ووعي قوات الدرك بطرق إنفاذ القوانين لا سيما قانون حق الحصول على المعلومة من جهة أخرى".

ويشير المقدم ابو حماد الى ان قوات الدرك تعمل وبإستمرار على تدريب وتطوير قدرات منتسبيها وخاصة العاملين في الميدان على التعامل مع الإعلاميين ووسائل الإعلام بما يتوافق ويتناسب مع مدونة السلوك والعمل على مد جسور وأصر التعاون وإدامة الحوار ما بين قوات الدرك والإعلام".

ويعترف المقدم ابو حماد بوقوع "اخطاء فردية خلال الاحداث الكبرى .. ونحن في الدرك لدينا مؤسسة مساءلة قوية فمن يتهم من افرادنا بارتكاب مخالفات توقع بحقه عقوبات قاسية ولكننا لا نتلقى شكاوى على افراد محددين بالإسم ، والحالة هذه لا نستطيع ان نتابع الشكاوى".

ويضيف "نحن في الدرك ننفذ التعليمات، ونتدخل بناء على طلب الامن العام ومهمتنا فرض الامن والنظام، والصورة النمطية عن قسوتنا في التعامل مسؤولة عنها بعض وسائل الإعلام التي لا تهدف سوى تحقيق الإثارة .. لا نلجا لإستخدام القوات (العصي) لتفريق اي مظهر يشكل تهديد للامن الا بعد ان نستنفذ كافة الوسائل .. بداية نستخدم السماعات اكثر من مرة لنطلب من المعتصمين اخلاء المنطقة .. ونستمر بتكرار ذلك واذا لم يستجيبوا نلجا للحواجز البشرية واذا لم

^١ - مقابلة شخصية في مكتبه.

يستجيبوا نستخدم خراطيم المياه .. وفي حالات الإعتداء علينا او على الممتلكات العامة نستخدم الهراوات ونحن نطبق النظام الفرنسي في التعامل مع مثل هذه الأحداث "

ويقول المقدم ابو حماد " أن رجال الدرك يتعرضون في الميدان لإستفزازات من قبل بعض الإعلاميين والمتظاهرين، فمثلا خلال احد الإعتصامات بالقرب من السفارة الإسرائيلية .. كان احد رجالنا يقوم بربط حذائه .. فإذا باحدى الإعلاميات تستفزه وتقول له " الا تخاف الله تقوم بحماية سفارة اليهود " ولم يجبهها رجل الامن رغم الإستفزاز الواضح في كلامها .. ولكن في النهاية رجل الامن بشر ويتعرض لكافة انواع الضغوط "

ويؤكد مدير المكتب الإعلامي في مديرية الدرك على ان الصحفيين "لا يلتزمون بالقوانين .. فهم لا يضعون ما يعرف على هويتهم من بطاقات خاصة كما انهم لا يرتدون ايضاً السترات التي تعرف عليهم .. ومعظمهم لا يقومون بالإتصال بضباط الارتباط في الميدان الذي من واجبه مساعدتة الإعلاميين وارشادهم الى الاماكن الامنة التي يستطيعون من خلالها القيام بواجباتهم في تغطية الأحداث "

ظاهرة "البلطجية " ضد الإعلاميين هل هم موظفون أم متطوعون ام مرتزقة

ان ظهور ظاهرة " البلطجية " بشكل لافت للانتباه بعد الثورات العربية وامتدادها وصولا للأردن تعد من ابرز الظواهر الخطيرة الناتجة عن التغيرات الحاصلة في علاقة الأمني بالاعلامي .

فلم تتوقف ظاهرة البلطجة عند حدود الاعتداء الصارخ على المتظاهرين والمطالبين بالإصلاح بل وصلت إلى ما يشبه الاعتداء المنظم على الصحفيين والإعلاميين، وهو ما يشكل خطورة واضحة وتحولا كبيرا في تلك العلاقة من المؤكد ان استمرارها وتطورها سيحمل سلبيات عديدة وخطيرة في المستقبل.

ولا تبدو حالة الاعتداء على الصحفيين بالحالة الجديدة في الأردن، فقد شهدنا عشرات الحالات في اوقات سابقة ومختلفة، على نحو الاعتداء على مدير مكتب الجزيرة في عمان الزميل ياسر ابو هلاله اثناء تغطيته لإعتصام امام السفارة الإسرائيلية في عمان خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة اواخر عام ٢٠٠٩ ، إضافة الى الاعتداء على عشرات الصحفيين الآخرين في مواقع مختلفة سواء في الميدان واثناء تغطيتهم للأحداث الساخنة، او حتى في اوقات واماكن اخرى كانت بعيدة تماما عن الميدان. وإضافة الى العنف الجسدي تعرض الصحفيون لعنف نفسي تمثل في التهديد عبر الإتصالات الهاتفية من مجهولين وزادت هذه الظاهرة مع بداية الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح السياسي ، الامر الذي دفع السلطات لتخصيص حماية امنية على مكاتب بعض وسائل الإعلام كما هو حاصل مع مكتب قناة الجزيرة الفضائية .

وفي هذا الاطار يمكن التوقف قليلا أمام حالة الاعتداء على الكاتب الصحفي الزميل جميل النمري الذي تعرض للإعتداء المباشر والمخطط له مسبقا باستخدام ادوات حادة عام ٢٠٠٨.

وكان هذا الإعتداء في حينه يستهدف معاقبته على رايه، او إسكاته، او توجيه رسائل من خلاله إلى جميع الصحفيين والاعلاميين الذين ادانوا في حينه وبشدة هذا الإعتداء، الذي كتب عنه رئيس تحرير جريدة العرب الزميل فهد الخيطان قائلا "كان الجناة يهدفون من وراء فعلتهم الى مس كبرياء وكرامة زميل عزيز بأسلوب مقررز وبالكشف عن وجوههم فشلوا في تحقيق هذا الهدف".

واضاف ان "الوسط الصحفي والاعلامي من جهته كان معنيا بهذه النتيجة، فلو كتب لهذه السابقة الشنيعة ان تمر من دون حساب لتجراً آخرون بالاعتداء على زملاء اخرين ولتضررت حرية الصحافة في الأردن، وبهذا المعنى كانت قضية الزميل جميل النمري قضيتنا جميعاً وعلى المستوى الشخصي شعر كل زميل ان الجرح اصاب وجوهنا جميعاً".

وعندما بقي القبض على الجناة والمتورطين في هذا العدوان كان الخيطان يعلن " لو ان الحادثة الاخيرة بحق الزميل النمري قيدت ضد مجهول لكانت أسست لشكل جديد من اشكال التهديد للصحافيين يصعب حصر تداعياتها، نشعر جميعاً بالارتياح اليوم لأن منطق القانون انتصر في مواجهة البلطجية"^{١١}.

ولعل اخر اعتداءات البلطجية ضد الصحفيين والاعلاميين ما تعرض مكتب مكتب وكالة الصحافة الفرنسية فيعمان يثير الكثير من التساؤلات عن هوية هؤلاء البلطجية، وهل هم متبرعون من انفسهم للقيام بمثل تلك الجرائم ، أم ان جهات تقف وراءهم وتوجههم وتسيّرهم، وتقوم بتنظيمهم وتوظيفهم باعتبارهم قوى ضاربة يتم استخدامها في الوقت المناسب ووفقا لرغبة ومصالح تلك القوى باعتبارهم قوات مرتزقة.

ان "البلطجية" ظاهرة تستحق التوقف عندها مطولا، ودراستها بمنظور امني واجتماعي وسياسي واقتصادي، خاصة وانه ليس من المتوقع او المرجح ان تختفي تلك الظاهرة او ان تنقلص اعمالها القدرة في المدى المنظور، بل ان كل التوقعات تذهب إلى الاعتقاد بان تلك الظاهرة ستمتد، وسيتم ترسيخها، وربما ستعمل على تطوير اساليب عملها وهو ما سيزيد من احتمال حدوث مخاطر اوسع.

ان هذه الظاهرة ليست جديدة بالتأكيد، ولكن الجديد فيها انها تحولت لظاهرة جماعية ممتدة، ففي الوقت الذي كانت فيه سابقا تعمل بشكل شخصي، وربما بتوجيه من افراد او اشخاص بعينهم، واستخدام عدد محدود جدا من الافراد في تنفيذ اعمال البلطجة ضد الصحفيين، نجد ان هذه الظاهرة امتدت لتصل إلى الاستعانة بالعشرات من البلطجية الذين يتولون الاعتداء المباشر والمنظم على المطالبين بالاصلاح السياسي، ومن بينهم الصحفيين الذين يعملون في الميدان لتغطية تلك الاحداث.

والسؤال الأبرز الذي يطرح حول تلك الظاهرة هو من الذي يقف وراء البلطجية تنظيما واعدادا وتوجيها وربما تمويلا وتخطيطا؟.

^{١١} - فهد الخيطان " الكشف عن مرتكبي الاعتداء على الزميل النمري يقطع الطريق على تكرار الجريمة.."
جريدة العرب اليوم - عدد ٦ / ٢ / ٢٠٠٨ .

هل البلطجية اشخاص متطوعون يقومون بتنظيم انفسهم في مجموعات ويتولون التخطيط والتنفيذ من قبل انفسهم فقط؟.

وهل البلطجية ظاهرة طارئة من المتوقع لها ان تنتهي وتتلاشى في المستقبل المنظور؟ أم انها ظاهرة راسخة تعمل ضمن تنظيم سري مبرمج وتقف وراءها جهات واشخاص يتولون عملية التنظيم والتوجيه والدعم المالي والتنفيذ؟.

وهل يعمل البلطجية بتوجيه رسمي وبرعاية رسمية" ربما امنية"، ام انهم يعملون لدى اشخاص وافراد يملكون النفوذ المالي والسياسي ويستخدمونهم للحفاظ على مصالحهم، ولحماية انفسهم؟.

مثل تلك الاسئلة وعشرات غيرها طرحت وستطرح لاحقا، ومن هنا تبرز اهمية دور الجهات الأمنية المعنية بالكشف عنهم، وتحديد هوياتهم، وهوية من يقف وراءهم، تمويلا وتنظيما وشرافا وتنفيذا.

وفي هذا الجانب يمكن التوقف أمام تظاهرة الجامع الحسيني الشهيرة التي ظهرت فيها بشكل لافت للانتباه ولاول مرة قوات البلطجية كانهم قوات منظمة، عندما قاموا بالاعتداء المباشر على المتظاهرين والصحفيين بالعصي، وتم القاء القبض على بعضهم، الا ان نتائج التحقيق لم تظهر حتى الان، بالرغم من ان وزير العدل في حينه حسين مجلي اعلن بوضوح أمام مجلس النواب ان نتائج التحقيق ستظهر قريبا جدا.

والسؤال هنا لماذا لم يتم الاعلان عن نتائج التحقيق مع البلطجية الذين القي القبض عليهم؟ ومن الذي وقف وراء حمايتهم، وربما حماية من يقف وراءهم؟.

بعد هذه الحادثة اصبحت ظاهرة البلطجية ظاهرة قائمة بذاتها، واصبح المطالبون بالاصلاح يتخوفون من البلطجية ومن ردات فعلهم اكثر من تخوفهم من قوات الامن وردات فعلهم، لاسباب وجيهة في مقدمته ان رجال الامن واضحون تماما ولديهم تعليمات وتوجيهات لا يحدون عنها، بينما البلطجية مجهولون ولا احد يعرف هوياتهم، ولا احد يستطيع التكهّن إلى أي حد يمكن استخدامهم للعنف والقوة ضد المتظاهرين المطالبين بالاصلاح السياسي.

وأمام كل تلك المعطيات فان الشكوك والاسئلة التي تثار في كل وقت عن هوية هؤلاء البلطجية، ومن يقف وراءهم ستبقى قائمة ، في الوقت الذي تذهب كل الشكوك إلى انهم إما عناصر امنية تتخفى بلباس مدني، وإما أن الاجهزة الأمنية تتولى تجميعهم من اصحاب السوابق والسجلات الجرمية لتوظيفهم واستغلالهم، وإما انهم يعملون لدى اشخاص متنفذين تقوم الاجهزة الامنية بالاستعانة بهم، وإما أنهم متطوعون من انفسهم وهو الاحتمال البعيد جدا.

في هذا الجانب يقول الكاتب الصحفي الزميل د. محمد ابو رمان^{١٢} " لايمكن القول ان ظاهرة البلطجة التي طالبت المطالبين بالاصلاح والإعلاميين لا تحظى برعاية رسمية او على اقل المستويات صمت رسمي والتحرّيز على الإعلام والإعتداءات على الإعلاميين من قبل البلطجية لا يفصل عن ظاهرة الإعتداء على كافة المطالبين بالاصلاح".

^{١٢} - عبر الاتصال الهاتفي.

ويقول ابو رمان " ان المفارقة ان حجم التحريض على الإعلام من قبل الاوساط الرسمية كبير ومذهل فهناك شكوى من قبل الرسميين من سقف الحرية الإعلامية المرتفع في هذه الاونة .. وشكوى الرسميين ليست من الإعلام المبتذل بل من الحرية الإعلامية وهنا تكمن المفارقة".

ويعتقد ابو رمان " ان الإعتداءات التي وقعت على الصحفيين في مسيرة العودة والاعتداء على الزميل ياسر ابو هلاله والزميلة رشا الوحش واخرها الاعتداء على مكتب وكالة الصحافة الفرنسية هو نتيجة لعملية تعبئة رسمية ضد الإعلام وهو ما يشير الى ان الدولة رفعت غطاءها عن الإعلاميين رغم ان واجبها توفير الحماية لهم".

ويقول "اعتقد أننا مقبلون على مرحلة (تكسير الإعلام) بإضافة لتقييد الإعلام بتشريعات وقوانين سيتم اللجوء اكثر الى البلطجية لترهيب وترويع الإعلاميين".

ومن المؤكد ان هذه التخوفات هي نفسها التي دفعت بوزير الاعلام والاتصال طاهر العدوان للاعلان عن قلقه مما يتعرض له الصحفيون والاعلاميون من اعتداءات متكررة عندما اعلن على صفحته على الفيس بوك عقب احداث الكرامة عن " شعوري عميق بالقلق على حرية الصحافة بعد تكرار الحوادث التي يتعرض فيها الصحفيون وكاميراتهم للضرب والتكسير، وهو ما يتطلب جهداً رسمياً وأمنياً أكبر لحماية الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم ".
لاحقا قدم العدوان استقالته من الحكومة احتجاجا على "الاجواء السائدة ضد الإعلاميين بالاعتداءات المتكررة عليهم فيما هم يقومون بواجباتهم المهنية ، وهذا يتنافى مع دعوات الإصلاح السياسي الذي لا يمكن أن يقوم على قواعد قانونية واخلاقية وثابتة بدون مناخ ديمقراطي من الحريات الإعلامية وتحت سقف قوانين الحريات" مؤكدا على انحيازه لحرية الاعلام قائلاً " انحاز إلى حرية الاعلام والصحافة كما كنت دائماً ، ومع ادانة الفدح والذم واغتيال الشخصية ، وافهم الإصلاح بأنه (الحرية) بكل جوانبها وفي مقدمتها حرية التعبير".

وقال ان " وقوع اخطاء مهما بلغت لا يقدم الشرعية لأي كان أن يستخدم العنف ضد وسائل الإعلام ومكاتبها ويحطمها بمزاعم الوطنية والولاء "، في إشارة واضحة الى الاعتداء على وكالة الأنباء الفرنسية.

نقيب الصحفيين طارق المومني وصف البلطجية الذين يقومون بإعتداءات على الصحفيين بأنهم "ميليشا" تريد ان تاخذ القانون بيدها. مطالباً الحكومة بإتخاذ اجراءات حقيقية لوقف الإعتداءات على الصحفيين من قبل البلطجية.^{١٣}

واضاف "هناك تراخي وتهاون في مواجهة ظاهرة الاعتداءات التي يريد البعض من خلالها أن ينقل البلاد من اجواء الاحتجاجات والاعتصامات الهادئة ، التي مكنت الاردن من تجاوز ازمات خطيرة ، إلى حالة من الفوضى ونشر الكراهية واشاعة عقلية الانتقام والتصرف فوق القانون وبقوانينه الخاصة، وهو ما يقود النظام والبلد إلى نفس الخانة التي غرقت في مستنقعاتها بعض الانظمة من حولنا".

^{١٣} مداخلة له خلال ورشة عمل الامن والإعلام والرأي العام

وعن المعارضة وحققها في التعبير عن نفسها قال العدوان ان هذا الوطن للجميع "من معارضة وغير معارضة ، اصحاب رأي ورأي آخر ، فالمعارضة ايضاً موالية للنظام والوطن ، ومن يحاسب الجميع هو القانون العادل والقضاء".

وختم بالقول "يبدو أن قوى الشد العكسي وانصار الفساد والمفسدين والمضللين لهم الصوت العالي والقدرة على اجهاض كل ارادة وطنية مخلصه وصادقة وهذا ما احذر منه، لانني ارى موجات من ابناء هذا الشعب الطيب ينساقون بحسن نية الى صفوف المعادين للاصلاح".

اللجنة الدولية لحماية الصحفيين وعلى لسان مديرها في شمال افريقيا والشرق الأوسط محمد عبد الدايم اتهم الحكومة الاردنية بـ"تأييدها الضمني" للاعتداءات على الصحفيين.

وأشار عبد الدايم إلى أن وعود المسؤولين الاردنيين بتقديم المعتدين على الصحفيين- في احداث سابقة- للعدالة لم تتحقق، وابدى عدم وثوقه بأن تقوم الحكومة بتقديم المعتدين على مكاتب وكالة الصحافة الفرنسية (AFP).

وطالبت اللجنة الدولية لحماية الصحفيين الحكومة الأردنية بالكشف عن اسماء المتورطين في الاعتداء على مكاتب "الفرنسية" وطاقتها وتكسير معداتها، وتهديد مديرة المكتب الزميلة رندة حبيب، وتقديمهم للعدالة.

طرق التدخل الأمني في وسائل الإعلام

تعددت طرق ووسائل التدخل الأمني في عمل الصحفيين والإعلاميين خلال العقود الماضية فمن التدخل المباشر "التدخل الخشن" الى التدخل غير المباشر "التدخل الناعم"، الى جانب لجوء الصحفيين الى فرض ما يسمى "الرقابة الذاتية" على اعمالهم^{١٤}.

اولا : التدخل الأمني الخشن (الإحتواء الخشن)

لقد امتد التدخل الأمني الخشن في عمل الصحافة عقودا طويلة من السنوات، وبقي مستمرا الى ما بعد مرحلة التحول الديمقراطي.

وظهر التدخل الخشن في اشكال متعددة يمكن إجمالها فيما يلي :

١ . الرقابة الأمنية المباشرة على كل ما ينشر في الصحافة: وامتد هذا النوع من العمل الرقابي طيلة عقود ماضية، كانت الاجهزة الأمنية فيها تخصص مندوبا لها في

^{١٤} - للمزيد من الإطلاع مراجعة الدراسة التي اعدتها الزميلان وليد حسني ومحمد ابو رمان " الوهم والحقيقة..التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني" في تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠٠٩ " الصفحات من ١٥٠ الى ٢٤٧ " الصادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين سنة ٢٠١٠ .

المؤسسات الاعلامية لمراقبة كل ما ينشر فيها، وكان الرقيب الأمني يقوم بدور رئيس التحرير المباشر، ولم تكن قراراته تخضع في العادة للنقاش.

٢. السجن والاعتقال ومنع النشر : وكان الصحفيون يتعرضون للسجن والاعتقال والتهديد المباشر والمنع من النشر دون ابداء الاسباب.

٣. المنع من التوظيف او الطرد من الوظيفة .

٤. وضع عشرات التابوهات والممنوعات على قضايا متسعة لا يسمح للصحافة بالاقتراب منها او مسها من قريب او بعيد على نحو قضايا الفساد، او توجيه اية انتقادات مباشرة او غير مباشرة لاي مسؤول او وزارة او دائرة حكومية.

٥. انتهاج سياسة امنية صارمة بالابقاء على المؤسسات الصحفية تحت السيطرة الأمنية المباشرة، وجعل المؤسسات الإعلامية مجرد نطاق باسم الحكومات.

٦. التشدد غير المحدود وغير المبرر في منح ترخيص لاصدار الصحف، وخلال فترة السبعينيات والثمانينيات فان عدد التراخيص التي منحتها الحكومة لاصدار صحف يومية يعد على اصابع اليد، فمنذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٩٠ فان عدد الصحف اليومية التي كانت تصدر في المملكة لم يتجاوز اصابع اليد الواحدة وهي، الرأي والدستور، ثم جريدة الأخبار "اغلقت" ، جريدة الصباح " اغلقت"، جريدة الشعب "اغلقت" ، جريدة "صوت الشعب "أغلقت"، وجريدة الأسواق "اغلقت".

اما الصحف الأسبوعية فقد صدرت في المملكة صحيفة "اخبار الأسبوع" و"اللواء" التي لا تزال مستمرة، بينما صدرت عدة مجلات لم تستمر طويلا مثل "مجلة الأفق الاقتصادي" اغلقت "مجلة" الاثنتين" اغلقت، بينما صدرت جريدتان في الثمانينيات بترخيص غير اردنية وهما "صوت الأمة" اغلقت، وجريدة شيحان، قبل ان تتحول الى جريدة اردنية وبترخيص اردني في مطلع التسعينيات ولا تزال مستمرة بالصدور.

ان التدخل الأمني الخشن في الصحافة ووسائل الاعلام كان في حقيقته جزءا من مستحقات المرحلة العرفية التي تنظر الى وسائل الاعلام نظرة أمنية صرفة تستند اساسا الى نظرة الشك والريبة التي تنظر الاجهزة الأمنية من خلالها الى الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة ، في الوقت الذي يرى فيه "الأمني" اهمية وخطورة الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام في المجتمع الذي يخضع الى السياسة العرفية، وهو ما يعطي "الأمني" مبررا غير محدود لبسط سيطرته ونفوذه الكامل على عمل الصحافة وعلى كل من يعمل في القطاع الإعلامي.

ثانيا : التدخل الأمني الناعم (الإحتواء الناعم) :

بالرغم من ان التدخل الأمني الخشن "الإحتواء الخشن"، سجل تراجعا محدودا للغاية في السنوات القليلة الأخيرة، إلا انه بقي قائما وضاعطا، بالرغم من أن الأجهزة الأمنية لجأت الى اسلوب اكثر تأثيرا وعمقا وهو التدخل الأمني الناعم او "الإحتواء الناعم"، الذي فرض نفسه بقوة على العلاقة بين الصحافة والأجهزة الأمنية طيلة السنوات الماضية.

ولعل من ابرز نتائج سياسة "الإحتواء الناعم والخشن" أن الصحفيين لجأوا الى فرض رقابة ذاتية على انفسهم، كانت ناتجة في الأساس عن تخوفهم من التعرض للمساءلة القانونية والأمنية، وما يمكن ان يترتب عليها من نتائج اوسع.

ولا يمكن ان نربط الرقابة الذاتية بسياسة الإحتواء الناعم فقط، وإنما هي نتيجة لكل اشكال التدخلات الأمنية الخشنة والناعمة في عمل الصحفيين، لكن الجديد في هذه القضية ان الوسط الإعلامي في السابق لم يكن قد تمرس في سياسة الإفصاح عما يتعرضون له من تدخلات أمنية مباشرة وغير مباشرة.

وتكشف احدث الدراسات الإستطلاعية التي نفذها مركز حماية وحرية الصحفيين عن ان ٩٤% من الصحفيين الذين استطلعت الدراسة اراءهم اعترفوا بقيامهم بفرض رقابة ذاتية على انفسهم، وهي ذات النسبة التي تكررت خلال السنوات الثلاث الماضية وفقا لما تقوله الدراسة^{١٦}.

وتبقى في هذا الجانب بالذات نتائج الدراسة الهامة والرائدة التي نفذها مركز القدس للدراسات السياسية حول قضية الإحتواء الناعم للصحفيين^{١٦} ونشرت نتائجها في شهر شباط عام ٢٠٠٩ حيث أظهرت أن ٤٩% من قادة الرأي في الوسط الإعلامي الأردني خضعوا لأنماط من الإحتواء الناعم، وأن ٧٠% من الصحفيين والإعلاميين يعتقدون بأن الحكومة تلجأ "بدرجة كبيرة ومتوسطة" إلى استخدام أنماط "الإحتواء الناعم" لكسب تأييد الإعلاميين وتفادي انتقاداتهم. وقد شكلت هذه الدراسة صدمة حقيقية للوسط الصحفي في حينه^{١٧}.

وتحدثت الدراسة عن أشكال وأنماط متعددة من الإحتواء الناعم الذي يتعرض الصحفيون له، على نحو التعيين الدائم أو المؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية، والمنح والأعطيات المالية، ومنح المعلومات، والدعوة لحضور اللقاءات والإجتماعات مع كبار المسؤولين، والإعفاءات الجمركية والعلاج خارج أنظمة التامين الصحي، والمنح الدراسية للأقارب وغيرها^{١٨}.

^{١٥} - " على الحافة.. حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠١٠ " اعده مركز حماية وحرية الصحفيين واعلن عنه رسميا في ٢ / ٥ / ٢٠١١ - صفحة ١٠٦ وما بعدها.

^{١٦} - دراسة "أثر الإحتواء الناعم على حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في الأردن" أشرف على إجرائها مركز القدس للدراسات السياسية بدعم من الصندوق الكندي، وهي اول دراسة من نوعها في الأردن والعالم العربي، وشملت حوالي ٥٠٠ اعلامي وإعلامية من مختلف المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة والحزبية، وأعلن رئيس المركز عريب الرنتاوي عنها في ورشة عمل عقدت لهذه الغاية في ٢٨ / ٢ / ٢٠٠٩، ويمكن مراجعتها على موقع مركز القدس للدراسات السياسية <http://www.alqudscenter.com>

^{١٧} - أعدت دائرة المطبوعات والنشر تقريرا لمتابعة ردود الفعل على هذه الدراسة، ويمكن مراجعته على الرابط التالي <http://www.dpp.gov.jo/2009/8.html>، ورأت دائرة المطبوعات في تقريرها وجود "اسباب عديدة تضعف قدرة الاعلاميين على مقاومة الإحتواء الناعم او الخشن من بينها حاجة الصحفي الى تحسين دخله، ويمكن معالجة هذه القضية بالعمل مع المؤسسات الاعلامية لتحسين اجور الصحفيين والاعلاميين، كما يجب معرفة الاسباب الحقيقية لتفسير الظاهرة، وعلى ما يبدو فإن الإعلام بات سلطة بحد ذاته حتى إن لم ينص عليها في هيكلية الحكم، وأن الاعلاميين باتوا يدركون ذلك ويسخرونه أحيانا لخدمة مصالح شخصية، وهو ما يجعل المسؤولية مشتركة بين الطرفين.

^{١٨} - بحسب نتائج الدراسة فإن حصة التعيين الدائم والمؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية بلغت ٣٢%، وبلغت نسبة الهبات والمنح والأعطيات المالية ١٧%، ونسبة منح المعلومات لصحفيين وإعلاميين محددين ٧%، والدعوة لحضور لقاءات واجتماعات مع كبار المسؤولين ٦%، وإعفاءات الجمركية والعلاج خارج إطار أنظمة التامين الصحي والمنح الدراسية للأبناء والأقارب بنسبة ٣%.

وأشارت الدراسة الصادمة الى أن إنتهاج سياسة "الإحتواء الناعم" لا تقتصر فقط على الحكومات والأجهزة الرسمية بل إن القطاع الخاص ورجال الأعمال يمارسون هذه السياسة على الصحفيين، إلى جانب الشخصيات النافذة، والأحزاب والنواب والأعيان، ومؤسسات المجتمع المدني، والأجهزة الأمنية وجهاء العشائر، من خلال الحصول على المنح والهيئات المالية، أو تلقئهم وعودا بالسفر، أو بتقلد مناصب، أو الحصول على إعفاءات جمركية وعلاج وتعليم^{١٩}.

إن سياسة "الإحتواء الناعم" هي أفسى انواع السياسات التي تستهدف فرض خطوطها الحمراء على الصحفيين، على حساب الحقيقة أولاً، فالذي يدفع عادة يعرف تماما ما الذي يفعله، وما هي الخدمات المقابلة التي سيحصل عليها^{٢٠}.

ويتحدث الزميل الصحفي بسام بدارين^{٢١} عن تجربته الشخصية في هذا الجانب قائلاً " تعرضت من خلال عملي كمدير لمكتب صحيفة القدس العربي لتدخلات في عملي من قبل الأجهزة الأمنية وتحديدًا المخبرات العامة لكن أغلب هذه التدخلات كانت على شكل ضغوط ونصائح تنطوي على تهديدات ودعوات للتعقل والتركيز على مصالح العائلة والشخصية".

ويقول إن أهم التدخلات والضغوط التي عايشتها في الفترة ما بين عامي ١٩٩٦ - حتى عام ٢٠٠٠ وهنا كان التدخل المعتمد تحويل الصحفيين للمحكمة حيث حولت أكثر من ٢٢ مرة، ولاحقاً للعام ٢٠٠٠ خفت الضغوط والتدخلات نسبياً لكنها عادت بقوة عام ٢٠٠٧ وتحديدًا في مرحلة التجاذب بين إدارة المخبرات العامة وقتها والديوان الملكي".

ويصف هذه المرحلة بقوله " في تلك المرحلة ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ تعرضت والعشرات من الزملاء الإعلاميين لضغوط من شخصيات أمنية وصلت لحد التهديد بتحويلهم للمحكمة بتهمة العمل على تأسيس تنظيم مسلح كما تعرضت صحيفة أسبوعية كنت قد أصدرتها لضغوط ومضايقات في النشر والتوزيع وحجب الإعلانات وتدخلات في المالكين حتى توقفت الصحيفة عن الصدور جراء الحرب الخفية عليها".

ويخلص بدارين انواع التدخلات والضغوط على النحو التالي "

^{١٩} - تقول الدراسة إن ٨٣% من المستطلعة آراءهم أفادوا بوجود جهات أخرى غير حكومية تمارس سياسة الإحتواء الناعم على الصحفيين، وأبرزها رجال الأعمال وبنسبة بلغت ٩٦%، و ٩٠% من الشخصيات النافذة، و ٧٠% من النواب والأعيان، و ٦٤% من مؤسسات المجتمع المدني، و ٥١% من الأحزاب السياسية، و ٣٨% من الأجهزة الأمنية، و ٣٥% من وجهاء العشائر، و ١٨% من آخرين.

وتؤكد الدراسة على أن ٤٣% من الصحفيين المستطلعة آراءهم اعترفوا أنهم تعرضوا شخصياً لأنماط من الإحتواء الناعم من خلال جهات مختلفة، وبنسبة ٤٠% من الحكومة، و ٢٦% من رجال الأعمال، و ١١% من مؤسسات المجتمع المدني، و ٦% من الأحزاب.

وأشارت الدراسة إلى أن ٥٨% من الذين تعرضوا لأنماط الإحتواء الناعم قالوا أنهم وعدوا بالحصول على هبات ومنح مالية، و ٢٧% قالوا إنهم وعدوا بالحصول على وظيفة أو منصب حكومي وشبه حكومي، و ٥% وعدوا بالحصول على علاج وتعليم وإعفاءات جمركية، و ٢% قالوا إنهم تلقوا وعودا بالسفر والسياحة.

^{٢٠} - وليد حسني ومحمد ابو رمان " الوهم والحقيقة.. التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني " في تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠٠٩ " الصفحات من ١٥٠ الى ٢٤٧ " الصادر عن مركز حماية وحرية الصحفيين سنة ٢٠١٠ .

^{٢١} - شهادة شخصية مكتوبة.

١. رسائل تهديد عبر زملاء وأصدقاء ومسؤولين وسياسيين على شكل نصائح بتجنب الخطوط الحمراء.
٢. تهديدات لفظية مباشرة من شخصيات رسمية أو مقربة من قادة الأجهزة الأمنية.
٣. مقالات وأخبار وتقارير في الصحافة الإلكترونية تسيء لي أو تشوه سمعتي نشرت بأوامر من شخصيات أمنية.
٤. حجب المعلومات الدائم عني كمراسل صحفي ومنعي من حضور إجتماعات رسمية لأصحاب القرار ومضايقة بعض الأصدقاء السياسيين والموظفين الرسميين المتعاونين معي.
٥. إرسال تقارير مزورة ومزيفة لأصحاب القرار عن القصاص الصحفية التي كنت أنشرها.

ويعترف بدارين بانه خلافا لهذه الضغوط فانه "لم يتعرض لأي إعتداء جسدي مباشر أو اي قرارات بالسجن والإعتقال وإنحسر نسبيا التدخل في عملي بعد عام ٢٠٠٨ ووصل إلى أضييق حدود ممكنة".

ويرى بدارين ان كل الأخبار والتقارير التي لا تتبنى بالعادة روايات السلطة للأحداث المحلية او تفند هذه الروايات وتنفيها لا تحبها الأجهزة الأمنية لكن التدخلات وتحديدًا في المراسلين تتزايد عندما يتعلق الأمر بطرح بعض القضايا او تسليط الأضواء عليها ومن بينها قضايا سحب الجنسيات وقضايا الإصلاح السياسي وقانون الإنتخاب .

ويؤكد بدارين على ان التدخلات تحصل عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الأمنية نفسها أو بأي أخبار حول تفاصيل تفضل السلطة عموماً إخفاءها.

ووفقاً لشهادة الزميل الصحفي ماجد توبه^{٢٢} فان التدخلات الأمنية لم تتوقف، وذلك من خلال ممارسة ضغوط على ادارات ورئاسة تحرير الصحف، لمنع النشر في قضايا معينة ولاسباب متنوعة، وبما يتعارض مع حرية الاعلام، مع ايماني الشخصي ان الرقابة المسبقة على الصحافة، رغم مخالفتها للدستور والقانون، فانها تمارس بصورة غير مباشرة، عبر تسريب بعض الاخبار مسبقاً لأجهزة أمنية ما يدفع لتدخلها لمنع النشر او توجيهه، وقد ينجح ذلك احياناً، واحيان اخرى لا ينجح لدى الصحف.

ويعتقد توبه أن "التدخلات والضغوط عبر سياسة الجزرة والعصا لا تتوقف، ولمستها في اكثر من محطة في عملي الصحفي، وتجلى ذلك في محاولات التأثير في قرارات التعيين لصحفيين او محاولات الضغط وظيفياً وادارياً على صحفيين، او الدفع باتجاه تسهيل بعض الترفقات او وادها لصحفيين، انطلاقاً من حسابات أمنية وسياسية!".

ويقول توبه "لقد تعرضت شخصياً لضغط امني لافت قبل سنوات قليلة، عندما تم اعاقه تجديد جواز السفر لزوجتي من قبل المخابرات العامة، مستغلين تمتع زوجتي برقم وطني فلسطيني (دون حملها جواز سفر فلسطيني) بجانب تمتعها بالجنسية الأردنية، وحملها لبطاقة جسر صفراء. وتم تعطيل التجديد لعدة اشهر وهددت بسحب الرقم الوطني لزوجتي (الجنسية الأردنية)، وانصبت الضغوط على محاولة التأثير في توجهاتي الصحفية، وضرورة التنسيق مع

^{٢٢} - شهادة شخصية مكتوبة.

الاجهزة الامنية، فضلا عن الضغط باتجاه ان تتعاون زوجتي ايضا، وهي تعمل في مؤسسة صحفية أيضا، مع المخابرات".

ويستطرد قائلا "لم تنته هذه المشكلة الكبيرة والخطيرة لي ولعائلي، الا بعد ان كشفت ملابسات هذه الضغوط لشخصيات رسمية بمساعدة زملاء صحفيين، والتهديد بكشف الضغوط والتضييقات لمختلف مؤسسات الدفاع عن الحريات الصحفية والحقوقية".

ويعتقد توبه " ان الضغوط الأمنية كانت تحدث دائما لدى الصحيفة كما اغلب الصحف والمؤسسات الإعلامية لمنع النشر في بعض القضايا، كما حدث من ضغوط كبيرة في الانتخابات النيابية العام ٢٠٠٧، وكما حصل مؤخرا في قضية إشهار الجبهة الوطنية للإصلاح، وتغطيات أنشطة شباب ٢٤ آذار، وغيرها".

ويعترف توبه الذي كان عضوا لدورتين متتاليتين في مجلس نقابة الصحفيين من ٢٠٠٥ - ٢٠١١ "برضوخ نقابة الصحفيين الأردنيين وتبعيتها للأجهزة الأمنية ورضوخها للتدخلات الحكومية، مضيفا بأن الخط العام سياسيا وامنيا للنقابة ومجالسها ونقائنها لا يمكن أن يخرج عن خط التأثير الأمني والحكومي لاعتبارات وملابسات كثيرة، بالرغم من وجود مساحة لا باس بها للحركة أمام النقيب ومجلس النقابة".

ويؤكد توبه في شهادته على ان "الأجهزة الأمنية تتدخل بصور مختلفة في انتخابات نقابة الصحفيين، وربما لم يعد ذلك سرا، ويتحدث عنه العديد من الصحفيين في مجالسهم الخاصة، حيث يتم توجيه العديد من الصحفيين لانتخاب مرشحين معينين وحجب الأصوات عن آخرين، ويبدو التدخل الأمني ابرز وضوحا في معركة انتخاب نقيب الصحفيين".

ويرى ان أسباب "تدخل الاجهزة الامنية في عمل الصحافة، واضحة الى حد كبير، اساسها اهمية الصحافة والاعلام في تشكيل الراي العام، والتوجيه والتاثير حتى لدى صانع القرار، فيما تتعلق للقضية علاقة بموقف العديد من الصحفيين انفسهم بتقبل مثل هذه العلاقة المشوهة مع الامن والاجهزة الحكومية والاستجابة للضغوط او الاغراءات!".

وعن تبعية نقابة الصحفيين للحكومة وللأجهزة الأمنية قال نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني^{٢٣} "ان هذا الكلام مبالغ به وفيه ظلم كبير، وقد انتخبت نقيبا للصحفيين لدورتين وكان لي خط مفتوح مع دائرة المخابرات العامة والحكومة، ولكن ليس معنى ان تكون علاقتي الجيدة معهم سببا للتاثير على عمل النقابة واستقلاليتها، وكثيرا ما خالفنا في النقابة توجهات الحكومة والاجهزة الامنية، واذكر انه وفي عام ٢٠٠٥ نظمت نقابة الصحفيين اعتصاما امام رئاسة الوزراء للاحتجاج على مخرجات الأجندة الوطنية ونفذنا هذا الاعتصام رغم المعلومات التي وصلتنا عن غضب الحكومة والاجهزة عن هذا الاعتصام".

ويضيف "ان السماح لاي جهاز بالتدخل في عمل النقابة والخضوع لإملاءاته امر مرتبط بشخص النقيب ومجلس النقابة وتضارب المصالح وخوف بعض النقباء واعضاء المجالس النقابية على مصالحهم يجعلهم يرضخون للإملاءات الحكومية والامنية".

٢٣ - مقابلة شخصية.

ويؤكد نقيب الصحفيين على ان ٩٠% من المقالات التي تمنع في صحيفة الرأي مثلا تمنع بناء على قرار مباشر من رئيس التحرير وليس لأي احد اخر وذلك خوفا على المصالح الشخصية ورغبة منه في الحفاظ على كرسيه .. نعم تتدخل الاجهزة الامنية بطلب نشر بعض المقالات ولكنها لا تتدخل ابدا في منع المقالات والقرار في ذلك يعود لرئيس التحرير بالدرجة الاولى وما ينطبق على الراي ينطبق على بقية الصحف الاخرى التي نعلم ان بعضها يتدخل الناشر فيما ينشر في الصحيفة وليس رئيس التحرير وذلك خوفا على مصالحه الاقتصادية اذا ما علمنا ان بعض ناشري الصحف هم من رجال الاعمال ."

الوصول للجرأة

اثر الثورات العربية في نسج علاقة جديدة بين "الأمني والإعلامي"

لم تكن احتجاجات الصحفيين الأردنيين في ميدان محمود الكايد في شهر اذار من العام الجاري ورفعهم شعارات لم يسبق ان رفعت للمطالبة بكف يد التدخلات الأمنية في عملهم "المخابرات تحديدا " بعيدة تماما عن تاثيرات الثورات العربية " تونس ومصر واليمن"، في كامل نسيج المجتمع العربي ومكوناته جميعها.

ومن المؤكد ان الصحفيين الأردنيين وصلوا الى جرأة غير مسبوقة برفعهم تلك الشعارات التي كشفت بوضوح ان شيئا ما قد بدأ يتغير، وان شيئا جديدا ومختلفا بدأ يظهر في الأفق.

ويؤكد نقيب الصحفيين طارق المومني على "ان ثورات الشعوب العربية التي تآثر بها الاردن زادت من جرأة الاعلاميين .. ونحن نؤكد ان شكل العلاقة بين الامن والاعلام لابد ان يسير نحو الافضل مستقبلا لمصلحة الجميع لان الامور لن تعود للوراء .. ونحن نسعى لعلاقة مع الامن يتفهم من خلالها دور الإعلامي وواجبه كما يتفهم الإعلامي دور رجل الامن وواجباته" .

ويعتقد نضال منصور " ان روحا جديدة ظهرت بوضوح لدى الصحفيين والاعلاميين في الأشهر الأخيرة رفعت فيها شعارات مباشرة لأول مرة تطالب بوقف تدخل المخابرات والاجهزة الامنية في الصحافة والاعلام، وقد بدأ ذلك واضحا في الاعتصام الذي نفذه صحفيون في ميدان محمود الكايد في شهر اذار من العام الجاري"^{٢٤}.

ويستطرد قائلا "لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد رفعت ذات الشعارات في الاعتصام الذي تم تنفيذه في دوار الداخلية في الشهر نفسه وتم فيه الاعتداء على المعتصمين وتقريبهم بالقوة ، وكان في مقدمة من تعرض للضرب عشرات الصحفيين الذين تواجدوا في المكان لتغطية الحدث".

^{٢٤} - شارك فيه عدد كبير من الصحفيين ورؤساء التحرير وفي مقدمة المشاركين كان وزير الاعلام والاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة طاهر العدوان الذي القى كلمة في المعتصمين تعهد فيها بالاعتداء أي جهة بوسائل الإعلام، وأن يعمل على رفع سقف الإعلام، قائلا "أنا أؤمن أن الصحفي لا يكون صحفيا والكايب لا يكون كاتباً إلا إذا تمتع بالحرية الكاملة".

ويقول منصور "هذا الحراك الذي جاء بعد مرحلة انطلاق الثورات العربية امتد ليجري التعبير عنه في بيانات ، والضغط على نقابة الصحفيين لاتخاذ مواقف لم يسبق لها ان اتخذتها من قبل، واعلان المواقع الالكترونية عن تعرضها للحجب بسبب تدخل الامن والمخابرات والافصاح عن تلقي تعليمات بحجب بعض المواد".

وعن تأثيرات الثورات العربية على حجم وطرق تدخل الأجهزة الأمنية في الصحافة يقول بسام بدارين "ان أحداث الربيع العربي أثرت في كل مناحي الحياة المهنية والسياسية للصحفيين في الأردن وأثر ارتفاع سقف المطالب والحراك العربي إيجابيا في رفع سقف النشر في البلاد وبقي الإعلام الرسمي وحده مرعوبا وجالسا في مكانه السابق ومهتما بتفعيل مقص الرقيب لصالح السلطة وسيناريو التحكم المطلق بالإعلام".

ويضيف "ان الصحافة الرسمية لعبت دورا معاكسا في منع تأثيرات موجات الحراك الربيع في بعض تجلياتها الكبيرة للشارع الأردني وعلى صعيد التغطية الميدانية يمكن ببساطة ملاحظة التشنج الذي تعاملت به القوى الأمنية خصوصا الدرك مع الصحفيين في ميادين التغطية للإعتصام حيث سادت نظرية القمع وإخفاء الحقيقة ومنع التصوير وأحيانا الإعتداء على الصحفيين، لكن الجديد ان الأجهزة الأمنية وبينها الدرك بقيت حريصة على إحتواء التوترات وإبقاء قنوات إتصال مع الصحافة لإحتواء أضرار التشنج في الميدان".

وليس لأحد ان يتجاهل تأثير الثورات العربية على الخطاب الإعلامي العربي بشكل عام والخطاب الإعلامي الأردني بشكل خاص، فقد ساهمت تلك الثورات بالدفع بسقف الحريات الاعلامية الى الأمام، مقابل تراجع "الأمني" الى الخلف قليلا، ومن المتوقع ان تبدأ مرحلة جديدة في العلاقة بين الأمني والإعلامي في لحظات الهدوء، لكن ليس من المتوقع ان يكف الأمني عن الإعتداء على الصحفيين في لحظات الإحتجاجات الشعبية ، لكون الأمني لا يزال يعتقد ان الإعلامي يعرقل مهماته في الميدان، وهو ما اشار اليه بوضوح كل من مديري المكاتبين الاعلاميين في الامن العام وقوات الدرك.

لقد ظهرت بوضوح التأثيرات الإيجابية للثورات العربية على الصحافة والاعلام في الاردن تحديدا، وفي العالم العربي بشكل عام، الا ان هذه التأثيرات لا تزال بحاجة ماسة لتوظيفها في اعادة نسج علاقة جديدة بين الأمني والإعلامي على قاعدة منح الصحفيين المزيد من الحرية والقدرة على تغطية البؤر الساخنة، والاحداث التي تستدعي فيها وجود الصحفيين في الميدان بين المحتجين وقوات الامن، دون ان يكون الصحفيون هم اول من يتعرض للاعتداء على نحو ما حصل في تظاهرة الكرامة التي تعرض فيها الصحفيون للضرب من قوات الامن مما اثر سلبا على عملهم في تغطية الأحداث.

وما جرى في تظاهرة الكرامة من قسوة في التعامل مع الصحفيين والإعلاميين دفع بوزير الاعلام والاتصال طاهر العدوان لتقديم "اعتذاره الشخصي لكل صحفي تعرض لمثل هذه الحوادث المؤسفة" معلنا عن شعوره " العميق بالقلق على حرية الصحافة بعد تكرار الحوادث التي يتعرض فيها الصحفيون وكاميراتهم للضرب والتكسير، وهو ما يتطلب جهداً رسمياً وأمنياً أكبر لحماية الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم"^{٢٥}.

^{٢٥} - تصريحات وزير الاعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة طاهر العدوان نشرت في ١٦ /٥/ ٢٠١١.

ان ابرز ما يمكن تسجيله من تاثيرات سريعة ومباشرة للثورات العربية على الاعلام الاردني تتمظهر بالعناصر التالية:

أولا : ارتفاع منسوب الجراءة في نقد الاجهزة الامنية وفي مقدمتها المخابرات العامة:

وظهر ذلك واضحا في الاعتصامات التي نفذها الصحفيون والاعلاميون في ميدان محمود الكايد، طالبوا فيها بكف تدخل الاجهزة الامنية في عملهم، وقد نتج عن هذه الاحتجاجات تعزيز تراجع تدخل الاجهزة الامنية المباشر في عمل الصحفيين. وظهر ذلك أيضا في حجم ومضمون ما بدأ الصحفيون والاعلاميون ينشرونه من انتقادات مباشرة وصريحة للاجهزة الامنية، وقد لعبت الصحافة الالكترونية في هذا الجانب دورا في غاية الاهمية في رفع مستويات النقد المباشر للاجهزة الامنية.

ويقول نضال منصور "ان الانزعاج من السيطرة الامنية على المشهد الإعلامي لم يعد مقتصرًا فقط على الصحفيين الذين كانوا يعترضون دائما، بل انضم اليهم صحفيون كانوا يحسبون دائما بانهم تحت المظلة الامنية، وربما يكون اكبر دليل على ذلك ما حدث في الاعتصام الذي تم تنظيمه لأول مرة في ميدان محمود الكايد حيث رفعت فيه يافطات وشعارات مباشرة تنتقد التدخل الامني وبالاسم، وليس بالضرورة ان هذا الاعتصام جاء على خلفية قضايا حريات فقط، وانما كان جزءا منه تعبيراً عن حالة صراع المصالح".

ثانيا: ارتفاع منسوب الجراءة لدى المواطنين في نقد تدخل الاجهزة الامنية في حياتهم:

وظهر ذلك جليا في الشعارات والتهافتات التي بدأ المتظاهرون والمعتصمون يرفعونها في نشاطاتهم الاحتجاجية، وقد ظهرت شعارات مباشرة تطالب بوقف تدخلات المخابرات العامة تحديدا في حياة المواطنين وفي الصحافة، وتحديدا في اعتصام دوار الداخلية في اذار الماضي .

ثالثا : تراجع التدخلات الأمنية الخسنة المباشرة في عمل الصحفيين:

ويظهر ذلك من شهادات العديد من الزملاء الصحفيين الذين يؤكدون بان حجم وشكل ومضمون التدخلات الامنية في عملهم تراجعت كثيرا، خاصة ما يسمونه "التدخل المباشر بلغة أمرة".

ويعترف رئيس تحرير وناشر وكالة "جراسا" الالكترونية الزميل جمال المحتسب^{٢٦} بانحسار واشح وكبير وملموس لتدخلات الاجهزة الامنية في عمل المواقع الالكترونية قائلا "نحن نشعر باختلاف كبير وملموس في العلاقة بيننا وبين الاجهزة الامنية فيما يتعلق بتدخلات تلك الاجهزة في عملنا كصحفيين".

ويقول المحتسب " لقد تلاشى الخوف الذي كان يفرض نفسه على الصحفيين من التدخلات الامنية التي كانت تتخذ في السابق اشكالا خسنة ومباشرة ولا تخلوا من التهديد والوعيد، واليوم لم نعد نتلقى مثل تلك الاتصالات او نتلقى تلك التهديدات، وفي النهاية فان الصحفي المرعوب لا

^{٢٦} - عبر اتصال هاتفي معه.

يمكنه العمل بحرية وبسقف مرتفع لان يعيش تحت ضغط الخوف من الاجهزة الامنية وتدخلاتها المباشرة وغير المباشرة".

ويضيف المحتسب " هناك الان تدخلات في غاية النعومة، وتكشف عن نفسها من خلال التمنيات الشخصية فقط للاجهزة الامنية باعادة النظر في خبر او تقرير ننشره، ويترك في النهاية حرية اتخاذ القرار للصحفي".

وينفي رئيس تحرير جريدة شيحان الاسبوعية ورئيس تحرير وناشر وكالة "المحرر" الالكتروني الزميل جهاد ابو بيدر^{٢٧} وجود أي تدخل امني مباشر في عمل الصحفيين وهو ما يشكل تحولا كبيرا في شكل العلاقة بين الإعلامي والامني - على حد قوله -".

ويقول ابو بيدر " لم يعد التدخل الامني كالسابق، الان يكتفون فقط بالاتصال عبر الهاتف من باب التمني الشخصي بالغاء خبر او تعليق، ولا يفرضون عليك قرارا او توجهها، وانما يستخدمون سياسة"التخجيل".

ويعترف ابو بيدر بان هذا التحول في الاعلاقة بين الامني والاعلامي ظهرت بوضوح قبل نحو خمسة اشهر أي مع بداية انطلاق الثورات العربية، ولذلك فنحن مدينون للثورات العربية التي ساهمت في تغيير العلاقة، الى ما هي عليه الان، بينما كانت في السابق تقوم على التدخل الخشن وصولا الى التهديد والوعيد".

رابعاً: تراجع واضح للرقابة المسبقة على الصحف :

ولعل اكثر ما يمكن ان يؤكد على هذا الأمر هو رئيس تحرير جريدة "المجد" الاسبوعية الزميل فهد الريماوي^{٢٨} الذي لا ينفي بقاء الرقابة المسبقة الا ان الذي تغير فقط"هو ان المراجعة من قبل الاجهزة الامنية شهدت انحسارا واضحا في الفترة الاخيرة".

ويضيف الريماوي"ان المضايقات وشكلها خفت حدها عن السابق، لكن بين فترة واخرى تتم مراجعتنا في خبر او تقرير لازالته او تعديله، ولكن في النهاية فان طريقة التدخل اختلفت ايضا واصبحت اقل حدة عنها في السابق".

ويؤكد الريماوي قائلاً"ان التدخلات الامنية في عمل الاعلام لم تتغير في مضمونها وانما الذي تغير في العلاقة هو حجم الجزرة التي تم تكبيرها وتضخيمها، في الوقت الذي تم التخفيف فيه من حجم العصا، مما يعني ان التأثير الأمني على الاعلام لا يزال على حاله".

خامساً : ارتفاع منسوب سياسة "الإحتواء الناعم":

وهذا ما يشير اليه الريماوي الذي يرى انه بسبب التغير الواضح في السياسة الامنية المتعلقة بالصحافة، وتراجع سياسة التدخل المباشر، فقط اتسعت حالة " الإحتواء الناعم" ، فقد ارتفع منسوب هذا الاحتواء بشكل كبير قياسا بالسنوات والمراحل السابقة، مما يعني ان حجم الجزرة تضخم كثيرا".

^{٢٧} - اتصال هاتفي معه.

^{٢٨} - عبر اتصال هاتفي معه.

وهذا ما اشارت اليه شهادات ناشري الصحف الالكترونية المحتسب وابو بيدر، اللذان اكدا ان التدخل الامني اصبح يستخدم "سياسة التخجيل والتمني" كبديل ناعم، عن سياسة التدخل الخشن.

ومن المؤكد ان كافة اشكال التدخل الناعم او الاحتواء الناعم ستبقى حاضرة تماما في مشهد العلاقة بين الامني والاعلامي، ولكن من المؤكد انها ستتسع اشكالها وتعمق اكثر، لأن الأمني لا يمكنه التخلي الكامل عن سلطته وسطوته على الاعلام، لكنه مضطر للبحث عن وسائل واساليب جديدة تبقيه الأكثر تأثيرا في المشهد الإعلامي ولكن بطرق ناعمة متعددة ومختلفة .

سادسا : سقوط الكثير من التابوهات والخطوط الحمراء:

وبرز ذلك واضحا في توجه الصحافة لانتقاد العديد من المؤسسات والشخصيات العامة بشكل مختلف عن الانتقادات التي كانت الصحافة تلجأ اليها سابقا.

ولعل في هذا المشهد تظهر بقوة تأثيرات الصحافة الالكترونية بشكل لافت للانتباه، التي وصل الامر بها الى نشر اخبار وتقارير تنتقد مؤسسة العرش نفسها، وقد كانت في السابق ولا تزال احد ابرز التابوهات التي لا يجوز للصحافة الاقتراب منها او مسها، وتحضر هنا بقوة قضية الزميل الصحفي علاء الفزاع باعتبارها دليلا قويا على مصداقية تلك النتيجة. وكانت محكمة امن الدولة اوقفت الفزاع لمدة ١٤ يوما على ذمة التحقيق بعد ان وجهت له تهمة الدعوة لتغيير الدستور بعد ان نشر موقعه الإلكتروني " خبر جو" مواد صحافية تدعو لتغيير منصب ولي العهد . وافرج عن الفزاع بعد مرور اربعة ايام على اعتقاله نتيجة توجيهات للملك عبد الله الثاني و الضغوط التي مارسها الوسط الصحفي عبر الإعتصامات التي استمرت طوال ايام اعتقاله .

ولم تتوقف جراءة الصحافة عند هذا الحد، فقد ذهبت الصحافة الالكترونية الى كسر الحواجز المتعلقة بتابوهات الوحدة الوطنية، وقد تم مسها مرارا وتكرارا سواء من خلال نشر اخبار او تقارير او تعليقات عن هذا الملف الذي يصنف عادة بانه من ابرز الخطوط الحمراء التي يتخوف الصحفيون من الاقتراب منها او الحديث فيها.

الا ان تخوفات الصحفيين وحرصهم على عدم الاقتراب من تابوهات الأديان والقوات المسلحة ابقى هذين الملفين بعيدين تماما عن المس بهما، ربما لان أي مساس بالاديان سيثير المواطنين قبل ان يستثير الحكومة والقوانين، بينما بقيت القوات المسلحة هي الأخرى بعيدة عن أي مساس بها، فيما خضعت باقي الاجهزة الامنية الأخرى الى انتقادات مباشرة وواضحة لا تحتمل التفسير.

وفي هذا الاطار يقول نضال منصور ان " الذي تغير أساسا بعد الثورات العربية هو ان التابوهات التي لم تكن تمس في السابق من خلال الإعلام بدأ يتم مسها، وان الخطوط الحمراء في كثير منها او بعضها بدأت تتداعى وأصبحت المواجهة مكشوفة".

سابعا : تراجع سطوة الامني على انتخابات نقابة الصحفيين الأخيرة :

يتفق معظم الصحفيين على ان "الأمني" تراجع خطوات ملحوظة الى الخلف عن سياسته السابقة المتمثلة بالتدخل المباشر في انتخابات مجلس نقابة الصحفيين، باعتبار الانتخابات - من وجهة نظر الأمني - من اختصاصه المباشر ويجب ان تكون له الكلمة الأخيرة فيمن سيصل الى مجلس النقابة.

ويعتقد الكثيرون ان تراجع "الأمني" عن دوره التقليدي في انتخابات نقابة الصحفيين جاء في إطار تراجعه المكشوف خطوة او خطوتين للخلف فقط، ليس بسبب توجيهات جلاله الملك المبكرة في هذا الجانب، وانما بسبب تأثيرات الثورات العربية الذي بسط حضوره على الكثير من ملامح التدخلات الأمنية في الاعلام، وظهر ذلك جليا في الانتخابات الأخيرة لنقابة الصحفيين وبشكل لافت للانتباه.

وفي هذا الإطار يؤكد نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني على ان "انتخابات الدورة الأخيرة لانتخابات النقابة لم تشهد تدخلا امنيا كما كان في السابق".

لكن المومني يستدرك قائلا "ان اية حكومة واي جهاز امني في كل انحاء العالم معني بنجاح اشخاص معينين ليس فقط في انتخابات نقابة الصحفيين بل في مختلف الانتخابات.. كما انني اعتقد انه لا توجد اية حكومة في العالم لا ترغب في السيطرة على الإعلام.. في انتخابات النقابة مثلا قد يتلقى بعض الصحفيين تعليمات من الاجهزة الامنية بانتخاب مرشح معين وحجم التدخلات يعتمد على مدى استقلالية كل دورة انتخابية ومدى استقلالية النقابة.. والتدخل الامني لا يقتصر على انتخابات نقابة الصحفيين بل يتعداه لبقايات اخرى".

ويرى نضال منصور ان انتخابات مجلس نقابة الصحفيين الأخيرة جاءت لتعكس حالة جديدة ناشئة في الوسط الصحفي وهي عدم قدرة المخابرات على التدخل المباشر بشكل علني وسافر فيها".

مستقبل العلاقة بين الأمني والإعلامي

امام كل المعطيات السابقة فان السؤال الأبرز هو الى أين ستصل العلاقة الحالية بين الأمني والإعلامي؟ وكيف يمكن تأطير تلك العلاقة ووضعها في إطارها الصحيح؟ وهل الأمني لديه الإستعداد الكامل للتخلي عن دوره كرقيب "ناعم او خشن" على وسائل الإعلام؟ وهل لديه خططا جاهزة للتراجع فعلا عدة خطوات للخلف من اجل منح الصحافة والإعلام مساحة اوسع من الحرية للعمل في إطارها؟.

وما هو الشكل الأنسب للعلاقة المستقبلية بين الأمني والإعلامي؟ وكيف يمكن ان يتفهم الأمني والإعلامي طبيعة عمل كل منهما؟.

في هذا الجانب يرى الزميل نضال منصور "ان العلاقة بين الامن والاعلام اعمق من ذلك بكثير، ولا يمكن ان تسقط الظلال الامنية خلال اشهر او سنوات ، او حتى ان تكون انعكاسا لظلال الثورات العربية مباشرة، فالصحفيين الذين لديهم مصالح متشابهة في هذا السياق ليس من السهل ان يخلعوا هذه العباة، والصحفيون الذين اعتادوا على تلقي التعليمات خلال السنوات الماضية ليس من السهل عليهم ان تكون لديهم بوصلة جديدة بمعزل عن التوجيهات الامنية المباشرة".

وفي الاتجاه الاخر يؤكد منصور على "ان الامني ليس من السهل ان يسلم وان ينسحب من المشهد الإعلامي لغير رجعة، فهذه منطقة نفوذ له ، وهي منطقة يعتقد انه من خلالها يشكل الرأي العام ومنها يتم صنع الامن الوطني، واذا انسحب خطوة للخلف فانه سيبحث حتما عن وسائل بديلة ليكون مؤثرا ولاعبا، ولذلك فان هذه التجاذبات بين الامني والاعلامي لا يمكن ان تسفر عن

نتيجة نهائية، فتطور وسائل الاتصال يعطي ميزة تفضيلية للإعلام للافلات من السيطرة الامنية، ولكن قدرة الأمن على الردع من خلال القوانين ومن خلال الاحتكاك المباشر كما حدث للإعلاميين في دوار الداخلية او في الكرامة من اعتداءات امنية مباشرة سيبقي الاجهزة الامنية قدرة على التأثير والمواجهة".

ويختم منصور بالقول "من غير المعروف الى اين تسير هذه العلاقة والمواجهة بين الطرفين، ولكن من المؤكد ان الأشهر القادمة ومع تزايد وتيرة الحديث عن الاصلاح الدستوري والاصلاح بشكل عام، ربما سنتنتج قواعد جديدة للعبة بحيث يعود الامن الى المربع الاول، ويرفع ظله عن المشهد الإعلامي".

ولا يستطيع نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني التاكيد على ان التدخل الأمني في الإعلامي قد انتهى "لا يستطيع القول ان التدخل الأمني في عمل الإعلام انتهى ولكنه في حدوده الدنيا حاليا وعندما تتدخل الأجهزة الأمنية في عمل الإعلام فهي تتحدث عن ملاحظات فقط ولا يتدخلون في المحتوى الإعلامي".

ويعتقد نقيب الصحفيين ان سبب تراجع التدخلات الامنية في عمل الإعلام هو بسبب التوجيهات الملكية نتيجة كثرة الشكاوى من التدخلات الامنية في عمل الإعلام والمطالبة بعدم تدخلهم".

وعن رؤيته لحل الإشكالية القائمة بين الأمن والإعلام أشار المومني إلى "اتفاق تم توقيعه لتنظيم هذه العلاقة بين النقابة والمجلس الأعلى للإعلام والمركز الأردني للإعلام من جهة وبين الأمن العام من جهة أخرى بهدف تسهيل عمل الصحفيين في مواقع الاحداث وبناء على هذه الاتفاقية قمنا بالفعل بشراء السترات التي ينبغي على الصحفيين ارتداؤها في الميدان .. كما عقد المجلس الاعلى للإعلام عدة دورات تدريبية حول كيفية تعامل الإعلاميين مع رجال الامن .. وبعد مرور هذه السنوات على هذه الاتفاقية فنحن نطالب بتفعيلها، واريد ان اقول انه لا يمكن للعلاقة بين الامن والإعلام ان تكون علاقة محبة او علاقة سوية .. هذا لا يمكن اذا اراد كل طرف ان يقوم بدوره".

ويؤكد المومني على ان الإشكالية في العلاقة بين الامن بشكل عام والإعلام تعود لاسباب عديدة منها عدم فهم قوات الامن للدور الحقيقي للصحفي والإعلامي خاصة خلال الاحداث الكبرى من مسيرات واعتصامات .. فالإنطباع السائد لدى رجال الامن ان الصحفي يريد الإساءة لامن البلد واعتقد ان هذا الامر مترسخ عند قطاع واسع من رجال الامن .. ونحن نؤكد في نقابة الصحفيين رفضنا المطلق لاي اعتداء يتعرض له الإعلاميون خلال تغطيتهم لمختلف الأحداث".

ويرى الزميل بسام بدارين أن "تقلصا كبيرا في مستوى ونوع وحجم وطبيعة التدخل الأمني خلال العامين الماضيين لكن التدخلات لم تنتهي تماما وبقيت على نطاقات ضيقة تتعلق بالقنوات والقيادات الصحفية القريبة من المؤسسات الرسمية".

ويضيف ان "السبب الرئيسي لخفوت ظاهرة التدخل الأمني هو حصريا تعليمات وأوامر جلالة الملك في هذا الإتجاه بعد وصول الكثير من الشكاوى وبعد الفوضى التي تسببت بها تدخلات عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وهناك بطبيعة الحال عناصر مساندة في تقليص التدخل منها تزايد رقابة المؤسسات المدنية والحقوقية وتكاثر التقارير الدولية والوطنية التي تنتقد التدخل الأمني وتزايد الإدراك بأن التدخلات الأمنية تعيق تقدم الأمور ولا تساعد صاحب القرار".

ويقول بدارين "ان آليات التدخل الأمني إختلفت إلى حد بعيد فقد إنحصرت التدخلات المباشرة وتلاشت تقريبا ظاهرة الإستدعاءات الأمنية والإستجابات الموسعة للصحفيين ولم يعد يتلقى المرسلون إتصالات هاتفية بمناسبة وبدونها كما كان يحصل في الماضي ومن الواضح ان الآلية المتبعة بالمقابل كانت الرهان على إنخفاض سقف النشر والرقيب الذاتي عند رؤساء التحرير والمسؤولين في وسائل الإعلام المحلية والتركيز على إبقاء قنوات الإتصال بأضيق حلقة مضمونة ومأمونة من الصحفيين والإعلاميين المقربين من الأجهزة الأمنية والمحسوبين عليها أصلا".

ويؤكد بدارين على "ان هذا التكتيك نجح في ضبط إيقاع الصحافة قياسا بحركة الشارع طوال الأسابيع الماضية".

وعن تصويره الشخصي لمستقبل العلاقة بين الإعلامي والأمني قال بدارين "إن العلاقة بين الأمني والإعلامي ستبقى متوترة ومفتوحة على إحتتمالات التصادم بين الحين والآخر ليس فقط لان الإعلامي سيستمر بالقيام بواجبه في تحري الحقيقة ونشر الأخبار ولكن أيضا لأن الذهنية الأمنية لا زالت مستحكمة في مفاصل القرار على مستوى جميع أجهزة الدولة ولإن هذه الذهنية لم تصل بعد أردنيا لمستوى الإيمان بأهمية ودور الصحافة عموما، وأخيرا لإن الكادر العامل في المؤسسات الأمنية لا يستطيع التحول إلى التفكير الإصلاحى عموما وليس فقط لا يرغب بذلك".

ويعترف الزميل ماجد توبه في شهادته هنا بانة غير قادر على الحكم بدقة حول ما إذا كان هناك الآن تغير في حجم الضغوط والتدخلات الامنية في العمل الصحفي، رغم صعوبة السيطرة على التوسع في الاعلام الاردني وصنوفه.

ويعتقد توبه ان المطلوب هو ان تكون العلاقة بين الاعلام بمؤسساته وصحفييه وبين المؤسسات الامنية بمختلف وظائفها علاقة كاملة الاستقلالية، بعيدا عن التدخل والتغول الذي يكون الاعلام هو ضحيته دائما، ومن ورائه المجتمع الذي يتضرر حقه الدستوري في حرية الاعلام والتعبير.

ويعتقد الزميل جهاد ابو بيدر ان العلاقة بين الإعلامي والأمني ستنتهي في القريب العاجل، لان هناك حالة من التمرد الإعلامي على الأمني، وهو ما لم يكن متوفرا في السابق.

ويقول ابو بيدر "ان الأمني فقد سيطرته السابقة على الاعلام، ليس فقط بسبب تأثيرات الثورات العربية، وإنما بسبب انتهاء المصلحة الربعية بين الجانبين، فلم تعد هناك اعلانات او اشتراكات تسمح للأمني باستغلالها لفرض سيطرته على الصحافة والإعلام، وهو ما منح الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة الفرصة المؤاتية لاعلان تمرده على سلطة الأمني بعد ان انتهت العلاقة الربعية والمصلحية التي حكمت علاقتهما في السابق".

ويرى الزميل جمال المحتسب أن العلاقة بين الأمني والإعلامي تمر في مستوى ايجابي بينهما، وتقود تلك العلاقة الناشئة الصحافة الى المزيد من الاستقلالية عن سيطرة الأمني، وهو ما منح الصحفي فرصة اوسع لاختيار ما يريد نشره او حجبه بعيدا عن شكل ومضمون التدخلات الأمنية السابقة.

ويضيف المحتسب "ان العلاقة الان تشهد انفتاحا بين الطرفين اكثر من قبل، وتميل الى مصلحة الإعلامي، مؤكدا على ان من نجح بفرض تلك العلاقة هي الصحافة الإلكترونية بالدرجة الأولى بسبب جرائتها وسرعة انتشارها وسرعة تجاوب القراء معها، فضلا عن كونها – حسب قوله –

هي صحافة المستقبل التي بدأت بالانتشار والتوسع، وهو ما دفع بالأجهزة الأمنية لاعادة حساباتها في التعامل مع الإعلام بشكل عام.

وانطلاقاً من هذه العلاقة الجدلية بين عمل الإعلامي وعمل الأمني وتداخلها يقول مدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام المقدم محمد الخطيب " ان الاحداث الاخيرة في ميدان الكرامة وميدان جمال عبد الناصر لم تؤثر على شكل العلاقة بين الامن والاعلام .. فاننا كرجل امن لي واجب وهو توفير الحماية لجميع من في الميدان بصرف النظر عن اهدافهم .. ومن واجب الإعلامي ان يلتزم بالقوانين والمهنية وإخلاق المهنة ويتجنب التأثير على عمل رجل الامن .. كما لا بد من التاكيد على ضرورة التنسيق مع المكتب الإعلامي في كافة المهام الصحافية لضمان عدم حدوث اية اشكالات مستقبلية "

ولا يختلف تقييم المكتب الإعلامي في الأمن العام عن تقييم مثيله في قوات الدرك، فمدير المكتب الإعلامي في مديرية قوات الدرك المقدم أحمد ابو حماد يدعو الى "ضرورة جعل العلاقة التي تربط قوات الدرك مع وسائل الإعلام والإعلاميين علاقة تكاملية ايجابية مثمرة وكسر الحواجز بينهما ان وجدت وبما يخدم صالح الوطن .. كما اننا نكثف من عقد الورش التدريبية والمحاضرات التثقيفية لمرتباتنا بشأن التوعية بحقوق الانسان "

ويطالب المقدم ابو حماد من الصحفيين والإعلاميين "التعريف بشخصهم وهويتهم لدى الاجهزة الامنية والابتعاد عن المشاركة في الاحداث والالتزام بدورهم المهني بهذا الصدد وتجنب مناطق حوادث الشغب وعدم اعاقه عمل قوات الدرك واحترام دورهم وواجبهم وعدم العبث والتدخل في مجريات الاحداث .. وقبل ذلك على الصحفيين ان يحصلوا على تصاريح صحفية خلال الاحداث والابتعاد عن الاحتكاك بقوات الامن خلال تاديتها لعملها والرجوع الى ضباط الارتباط الموجودين في موقع الحدث .

التوصيات

اولا : توصيات للحكومة

١ . ادخال تعديلات على القوانين الناظمة لحرية الرأي والتعبير تكفل المزيد من الحريات للصحافة والاعلام وفي مقدمتها قوانين المطبوعات والنشر، والعقوبات، وحق الحصول على المعلومات.

٢ . الغاء صلاحية محكمة امن الدولة في محاكمة الصحفيين.

٣ . التعامل بشفافية مع وسائل الإعلام وامدادها بكافة المعلومات وتطبيق قانون حق الحصول على المعلومات بعد تعديله وتفعيل دور الناطقين الإعلاميين في مختلف المؤسسات والدوائر الحكومية بحيث لا يكون دورا شكليا حيث يمنح الناطقون الإعلاميون صلاحيات الرد على اية استفسارات يوجهها الإعلاميون.

٤. سن تشريعات تحرم الإعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام على ان تتضمن هذه التشريعات فرض عقوبات والملاحقة القضائية لاي شخصية او جهة يثبت تورطها في التحريض او الاعتداء على الإعلاميين.
٥. وقف سياسات الإحتواء الناعم والخشن التي تمارسها المؤسسات الحكومية على وسائل الإعلام .
٦. تفعيل دور المكتب الصحفي التابع لرئاسة الوزراء فيما يتعلق بالتنسيق بين الامن والاعلام لاسيما فيما يتعلق بعمل المراسلين.

ثانيا : توصيات لأجهزة الأمن :

١. الالتزام بإمداد وسائل الإعلام والإعلاميين بالمعلومات حول مختلف القضايا الامنية بشفافية.
٢. التاكيد على حماية الاجهزة الامنية لكافة الإعلاميين في الميدان وعدم اللجوء لاستخدام القوة تحت اي ظرف من الظروف.
٣. تنظيم ورشات عمل بين الاعلاميين والأمنيين لوضع صيغة تفاهم مشتركة بين الجانبين تكفل لهما تادية عملهما في الميدان دون التأثير على عمل كل منهما.
٤. ان تتولى الأجهزة الأمنية وبالتنسيق مع نقابة الصحفيين ومؤسسات المجتمع المدني المعنية تدريب افراد الأمن العام وقوات الدرك على التعامل مع الصحفيين والاعلاميين في الميدان، الى جانب إخضاع الأمنيين الى دورات تدريبية مكثفة في حقوق الإنسان.
٥. تفعيل نظام المساءلة والعقوبات في مختلف المؤسسات الامنية لمنتسبيها الذبن يرتكبون اعتداءات على الصحفيين وتقديم من يثبت تورطه للمحاكمة امام محكمة الشرطة .

ثالثا : توصيات لنقابة الصحفيين وللإعلاميين :

١. اتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها توفير اقصى درجات الحماية للصحفيين خلال عملهم لاسيما اثناء تغطية الاحداث الكبرى والتاكيد على هذه الاجراءات في قانون وميثاق النقابة .
٢. عقد دورات تدريبية للصحفيين على كيفية العمل الميداني لاسيما خلال الاحداث الكبرى وكيفية التعامل مع رجال الامن خلال تلك الاحداث.
٣. تقوم النقابة بمتابعة كافة الشكاوى التي يتقدم بها الإعلاميون ضد رجال الامن مع المعنيين في المؤسسات الامنية حتى يتم البت بها والإعلان عن نتائج التحقيقات التي اجريت بشأنها .

٤. على الإعلاميين التزام تطبيق تعليمات ضمان سلامتهم خلال عملهم الميداني مثل ارتداء البطاقات التي تعرف على هويتهم والسترات الخاصة بالصحافيين. والزام المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها على توفير مستلزمات سلامتهم.
٥. تبني الاعلام سياسة الكشف الدائم عن اية تدخلات أمنية "خسنة او ناعمة"، لأن تبني مثل هذه السياسة سيدفع "الأمني" للتخفيف من تدخلاته حتى وإن كانت ناعمة.
٦. التأكيد على التزام الصحفي بالحيادية والموضوعية في نقله للاحداث

رابعاً : توصيات للهيئات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني :

١. توثيق كافة الإنتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون خلال اداءهم لعملهم وذلك من خلال التواصل الدائم مع الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية.
٢. التنسيق مع المؤسسات الامنية ونقابة الصحافيين لعقد دورات تدريبية لرجال الامن في مجال حقوق الانسان .
٣. التقدم بمقترحات لتطوير التشريعات الناظمة للعمل الإعلامي بما يضمن حريتها واستقلاليتها ومنع التدخلات الامنية والحكومية في عملها.

المصادر

اولاً : الدراسات :

- ١ - مقالة "الإعلام الأمني بين الإعلاميين ورجال الأمن" للعميد د. صالح بن محمد المالك استاذ في كلية الملك فهد الأمنية، على رابط : <http://www.al-jazirah.com.sa/2004jaz/jul/1/ar4.htm>
- ٢ - وليد حسني ومحمد ابو رمان " الوهم والحقيقة.. التابوهات والخطوط الحمراء في الإعلام الأردني" في تقرير حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠٠٩ " الصفحات من ١٥٠ الى ٢٤٧ " صدر عن مركز حماية وحرية الصحفيين سنة ٢٠١٠ .
- ٣ - " على الحافة.. حالة الحريات الإعلامية في الأردن ٢٠١٠ " اعده مركز حماية وحرية الصحفيين واعلن عنه رسميا في ٢ / ٥ / ٢٠١١ .
- ٤ - دراسة "أثر الإحتواء الناعم على حرية الصحافة واستقلالية وسائل الإعلام في الأردن " - مركز القدس للدراسات السياسية - على رابط المركز <http://www.alqudscenter.com>
- ٥ - فهد الخيطان " الكشف عن مرتكبي الاعتداء على الزميل النمري يقطع الطريق على تكرار الجريمة.." جريدة العرب اليوم - عدد ٦ / ٢ / ٢٠٠٨ .

ثانيا : شهادات شخصية :

- ١ . طارق المومني : نقيب الصحفيين الأردنيين.
- ٢ . فهد الريماوي : رئيس تحرير جريدة المجد الأسبوعية.
- ٣ . نضال منصور : الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين.
- ٤ . بسام بدارين : مراسل جريدة القدس العربي اللندنية في عمان.
- ٥ . د. محمد ابو رمان : كاتب في جريدة الغد.
- ٦ . ماجد توبه : صحفي في جريدة الغد وعضو مجلس نقابة الصحفيين السابق.
- ٧ . يحي شقير : خبير في التشريعات القانونية ومحرر في جريدة العرب اليوم.
- ٨ . جمال المحتسب : رئيس تحرير وناشر وكالة أنباء "جراسا نيوز" الإخبارية الإلكترونية.
- ٩ . جهاد ابو بيدر : رئيس تحرير جريدة شيحان الأسبوعية ورئيس تحرير وناشر وكالة المحرر الإخبارية الإلكترونية.
- ١٠ . ليندا معايعه : صحفية متخصصة في تغطية الأجهزة الأمنية في جريدة العرب اليوم.
- ١١ . المقدم محمد الخطيب : مدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام.
- ١٢ . المقدم أحمد أبو حماد : مدير المكتب الإعلامي في مديرية قوات الدرك.